الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

الموضـــــــــــــــوع

دور حوكمة السياسات الطاقوية في تطوير التجارة الدولية

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2010 – 2018)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالب(ة):
كاملي منيرة

الأستاذة المشرفة:
عديسة شهرة

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	عبد المنعم بن فرحات	محاضر " ب "	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	شهرة عديسة	محاضر " ب "	مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	إلياس غقال	محاضر " أ "	ممتحنا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2019 - 2020

الإهـــــداء

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى كل من كان لي سند في حياتي وعلمي ، وزرع في نفسي بذور الأمن والاطمئنان النفسي ، والدي الغالي أطال الله في عمره

إلى من نبع الحياة وصديقة روحي وعمري تاج رأسي

أمي الغالية أطال الله في عمرها

وإلى أخواتي وخاصة أختي " إيمان"

لكم جميعا أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع.

الشكر والتقدير

بعد الشكر لله سبحانه وتعالى والصلاة والسلام على رسول الله ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وبعد،

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله – سيدنا محمد – وعلى آله وصحبه و بعد في البداية نحمد الله عز وجل ونشكره على نعمه علينا وأعطاني القدرة على إكمال هذه المذكرة

وأتقدم بالشكر لأستاذتي الفاضلة " عديسة شهرة" على تكرمها بالأشراف على مذكرتي المتواضعة وعلى دعمها وتشجيعها لي وكذلك أشكرها على نصائحها وملاحظاتها.

كما نتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذة لأفاضل أعضاء اللجنة المناقشة الموقرين على ما بذلوه من جهد في قراءة مذكرتنا وعلى ما أبدوه من ملاحظات ومقترحات حولها.

كما أتوجه بالشكر إلى قسم العلوم الاقتصادية رئاسة وأساتذتنا لما قدموا لي من فوائد علمية ونسأل الله عز وجل التوفيق والقبول وأن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم جميعا...

ملخـــص

تعد حوكمة الموارد الطاقوية الشريان الرئيسي للتنمية الاقتصادية في العالم ككل وفي الجزائر خاصة و قد توصلت الدراسة إلى أهمية حوكمة السياسات الطاقوية في تطوير التجارية الدولية في الجزائر و ذلك من خلال ترشيد استخدام الموارد الطاقوية التقليدية باعتماد سياسة طاقوية تكرس الاستهلاك المستدام وإدماج الطاقات المتجددة و اعتماد استراتيجية ابتكارية طويلة المدى للاستثمار الأخلاقي في العوائد الطاقوية بما يحقق بيئة نظيفة و العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية وبالتالي نمو اقتصادي متطور.

الكلمات المفتاحية: حوكمة، السياسات الطاقية،حوكمة السياسات الطاقوية ، الطاقات المتجددة، التجارة الدولية في الجزائر.

Résume :

La gouvernance des ressources énergétiques est la principale artère du développement économique dans le monde entier , et en Algérie spécialement , L'étude a révélé l'importance de la gouvernance et cela de gouvernance des politiques énergétiques dans le développement des commerciaux internationaux en Algérie , grâce à laquelle il est possible de rationaliser l'utilisation des ressources énergétiques traditionnelles en adoptant une politique énergétique consacrée à la consommation durable , et l'intégration des énergies renouvelables et l'adoption d'une stratégie innovante à long terme d'investissement éthique dans le rendement énergétique. Afin de parvenir à un environnement propre, à la justice sociale et à l'efficacité économique, et donc à une croissance économique avancée.

Mots clés: gouvernance- les politiques énergétiques- gouvernances des politiques énergétiques- énergies renouvelables – commerce international en Algérie.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	I
الشكر و العرفان	II
ملخص	III
فهرس المحتويات	IV
قائمة الأشكال	VI
قائمة الجداول	VII
مقدمة	**أ- ز**
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري الحكومة السياسات الطاقوية	**1-28**
المبحث الأول : الاطار العام لمفاهيم الحوكمة	2
المطلب الأول : مفهوم الحوكمة	2
المطلب الثاني : مبادئ الحوكمة	13
المبحث الثاني : ماهية السياسات الطاقوية والمصادر البديلة لها	20
المطلب الأول : ماهية السياسات الطاقوية	20
المطلب الثاني : تعريف حوكمة السياسات الطاقوية وأهم مصادرها	23
الفصل الثاني : حوكمة السياسات الطاقوية كاستراتيجية لتطوير التجارة الدولية	**30-51**
المبحث الأول : الاطار النظري للتجارة الدولية	31
المطلب الثاني : تطور النظريات المفسرة لقيام التجارة الدولية و سياستها.	34
المبحث الثاني : علاقة حوكمة السياسات الطاقوية بالتجارة الدولية	40
المطلب الأول : الطاقة ضمن المشروع العالمي والقضايا الأساسية لحوكمة المصادر الطاقوية	41
المطلب الثاني : التوجيه الجديد للمؤسسات البترولية وأهمية التحليل الاقتصادي للموارد الطاقوية.	44
المطلب الثالث : التوازن في سوق الطاقة بين العرض والطلب والاتفاقيات المبرمة	48

بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربة في إطار ترشيد الطاقة	
الفصل الثالث : أهمية حوكمة قطاع الطاقة الطاقة في التجارة الدولية الجزائرية	**53- 77**
المبحث الأول : أهمية قطاع الطاقة في التبادل التجاري الجزائري	54
المطلب الأول : نظرة عامة حول معطيات الطاقة في الجزائر	54
المطلب الثاني : دور قطاع الطاقة في الجزائر ونشاط البحث والتطوير	58
المبحث الثاني : أهمية حوكمة السياسات الطاقوية في الجزائر	60
المطلب الأول : الطاقات المتجددة والبديلة في الجزائر	60
المطلب الثاني : حوكمة الموارد المالية في قطاع الطاقة في الجزائر.	66
الخاتمة	79
قائمة المصادر و المراجع	84

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	01 قدرات التوليد بالمراكز الشمسية في الجزائر 2010 إلى 2020	71

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تحديد مساهمة مصادر الطاقة المتجددة	59
02	قدرات الطاقة الشمسية حسب المناطق في الجزائر	62
03	البرنامج الوطني للطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية	63
04	السرعة المتوسطة للرياح في الجزائر	64
05	05 مراحل البرنامج إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر حتى عام 2030	65
06	الجهود المبذولة من طرف الجزائر في مجال حوكمة سياستها الطاقوية	74

مقدمة عامة

تمهيد

تعتبر التجارة الدولية قاعدة اساسية في الاقتصاد العالمي فالتحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها الساحة الدولية بعد الحرب الباردة ادت الى تطوير السياسات الطاقوية بحيث كانت من اهم عوامل تطوير التجارة الدولية لان مصادر الطاقة التقليدية او كما تعرف بالناضبة تعتبر من اهم و اكثر مصادر الطاقة استخدامنا في وقتنا الحالي و تحتل الطاقة في جميع الدول و خاصة الدول العربية اهمية كبرى كما ان الانعكاسات البيئة الناجمة عن استخدم الطاقة دفع بها الى زيادة الاهتمام بالطاقات المتجددة و قد عملت الجزائر على عقلنت استهلاكها للطاقة و كذا حوكمة سياساتها الطاقوية من خلال ترشيد اعتمادها على الطاقات الناضبة و الاهتمام اكثر بتحقيق الكفاءة الطاقوية و تطوير الطاقات المتجددة و ذلك عن طريق تعاون طاقوي مع باقي الدول في خطط و مشاريع طويلة المدى بما يضمن تجارة دولية ناجحة .

اشكالية الدراسة

يعتبر موضوع حوكمة السياسات الطاقوية من اهم الموضيع التي تسعى الحوكمة لضبطها نظرا للاهمية المباشرة لهذا الموضوع في التجارة الدولية

كما ان حوكمة السياسات الطاقوية في الجزائر مرتبط اساسا بترشيد و عقلنة استخدم الطاقة و كذا الاهتمام اكثر بالطاقات المتجددة كعامل اساسي خاصتا في التجارة الدولية

وانطلاقا مما سبق نطرح الاشكالية التالية

ما هو الدور الذي تلعبه السياسات الطاقوية في تطوير التجارة الدولية في الجزائر ؟

الاسئلة الفرعية

تندرج ضمن هذه الاشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي

– ما هي أهمية حوكمة السياسات الطاقوية؟

– كيف أثرت السياسات الطاقوية على التجارة الدولية؟

– ما هي الجهود التي ساهمت بها الحكومة في تطوير التجارة الدولية في الجزائر؟

فرضيات الدراسة

– تكمن أهمية حوكمة السياسات الطاقوية في القضاء على الصعوبات التي تعترض نمو مسار قطاع الطاقة

- أثر السياسات الطاقوية إجابا على التجارة الدولية وذلك بإتباعها لطريقة الحوكمة .
- ساهم تجه الحكومة نجو حوكمة قطاع الطاقة في الجزائر في تطوير التجارة الدولية لكن تبقى هذه الجهود غير كافية.

مبررات اختيار الموضوع :

تتنوع أسباب اختيار الباحث لموضوعه بين أسباب موضوعية مبنية على أسس علمية و منهجية، و بين أسباب ذاتية نابعة من ذاتية الباحث و شخصيته ، و كذا توجهاته الفكرية و قناعاته بأهمية ذلك الموضوع بالنسبة لشخص و حقل بحثه و تتجلى هذه الأسباب فيما يلي :

1-أسباب موضوعية :

- محاولة فهم نقاط التوافق و الاختلاف بين السياسات الطاقوية في مجال الطاقة لما تلعبه هذه الأخيرة من دور المحرك في العلاقات الدولية لتحقيق التعاون و الاستقرار
- سعي كل من الطاقة الباطنية و الطاقات المتجددة الى تطوير التجارة الدولية
- بحكم أن موضوع الطاقة يمثل أحد المواضيع الحساسة التي تهتم الأجيال الحاضرة و القادمة على حد سواء ،و موضوعا هاما بالنسبة لكل الدول مصدرة كانت أم مستوردة لها .

2-أسباب ذاتية

- الاهتمام بموضوع الطاقة الذي نراه من وجهة نظرنا موضوعا جديرا بالبحث والدراسة لما له من تأثير على التنمية الاقتصادية بصفة عامة و على التجارة الدولية بصفة خاصة .

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية الموضوع فيما يلي :

- في محاولة معالجة موضوع حوكمة السياسات الطاقوية و تطور التجارة الدولية الجزائرية بسبب تطوير الموارد الطاقوية الجديدة و المتجددة وفق بسياسة المتبعة في الدولة .

- الوقوف على المجهودات التي تقوم بها الجزائر لإنخراطها في المنظومة الطاقوية الجديدة منخفضة الكربون .

- في تدعيم المؤسسات التي تعمل بالطاقة الشمسية و طاقة الرياح في توليد الطاقة للكهربائية.

أهداف الموضوع :

يتمثل الهدف الرئيسي في استنتاج دور السياسات الطاقوية الرامية في تطوير التجارة الدولية ، وواقع و آفاق تطوير الطاقات المتجددة و حوكمتها الرشيدة :

- بيان مفهوم الطاقة و أسباب اللجوء إلى الطاقات المتجددة .

- بيان مفهوم عن السياسات الطاقوية على التجارة الدولية .

- طرح تصور لمفهوم حوكمة السياسات الطاقوية و ترجمتها إلى خطة استراتيجية لترقية الكفاءة الاستخدامية لمصادر الطاقة و ادارة عوائدها بفعالية و اتخاذ كل التدابير الكفيلة بإدماج الطاقات المتجددة ضمن مزيج الطاقة المحلي لمواجهة الطلب على الطاقة .

– ربط الكفاءة الطاقوية بالبحث العلمي و التوجه نحو الابتكار في ميدان الطاقات المتجددة .

– تبيان حوكمة السياسات الطاقوية الزامية في تخفيف وطأة الفقر ، وفي مكافحة الفساد ، كأحد أبرز الأهداف التي تتبناها أهداف الألفية ، وضمان وصول امدادات الطاقة إلى المناطق الريفية و المعزولة بأقل التكاليف ، و اقتراح رؤي لسبل ترشيد الطاقة و حماية البيئة ضمن طاقة متجددة و ذلك لتحقيق تذبية مستدامة و تطوير التجارة الدولية .

حدود الدراسة :

نظرا للأهمية التي يكتسبها قطاع الطاقة في الجزائر و لازدهار طبيعتها بالموارد الطاقوية من مصادر نامية و مصادر متجددة ، عبر كامل التراب الوطني و بالتالي كانت حدودها كما يلي:

1–الحدود المكانية : الجزائر كدراسة حالة

2–الحدود الزمانية : بين سنتي (2010 – 2018) ، وهي الفترة التي صاحبة التنمية المستدامة و نمو اقتصادي متطور وفق طاقة نظيفة و جديدة .

المنهج المتبع في الدراسة :

للإمام بموضوع الدراسة ، و حتى نتمكن من الإيجابية عن الاشكالية المطروحة اعتمدنا في دراستنا على طريقة منهجية من خلال الاعتماد على المنهج التحليلي الذي يتركز على السياسة الطاقوية و أثر حوكمتها على التنمية الاقتصادية و بالتالي على التجارة الدولية و تطورها عبر مراحل زمنية من خلال التطور التنظيمي ، كما تم الاعتماد على منهج دراسة حالة و ذلك معرفة واقع قطاع الطاقة في ظل السياسة الطاقوية المنتهجة في الجزائر و طريقة حوكمتها .

و توظيف المنهج الوصفي يتجلى بصورة أساسية في **الفصل الاول** و الذي يعتبر فصل نظري و مفاهيمي .

– اما المنهج التطبيقي فيتحدد فيه المجال الزماني و المكاني للظاهرة المدروسة و احصائياته .

الدراسات السابقة :

لقد كان للدراسات السابقة أثر في توجيه هذه الدراسة و من بين هذه الدراسات و أهمها :

1–دراسة عبد الجليل علي عباس ، بعنوان : " دور الشراكة الأورو متوسطية في حوكمة السياسات الطاقوية في المغرب العربي في " الجزائر " ، مذكرة ماجستير في جامعة باتنة 2017 ، حيث عالج اشكالية حول مدى مساهمة مختلف برامج و استراتيجيات الشراكة الأورو متوسطية في حوكمة السياسات الطاقوية في الدول المغاربية عموما و في الجزائر بصفة خاصة .

2– دراسة أمال رحمان و أنفال نسيب ، مقالة بعنوان : " نحو حوكمة جديدة للمؤسسات البترولية ، الطاقات المتجددة في قلب التغيير " ، منشورة في المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد الأول ، ديسمبر 2014 ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، تم التوصل فيها إلى ان حوكمة المؤسسات أصبحت عاملا رئيسيا يؤثر في نجاح أعمال المؤسسات البترولية التي تلعب دورا كبير على الساحة الاقتصادية العالمية .

3–دراسة براجي صباح ، بعنوان : " دور حوكمة الموارد الطاقوية في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائر في ظل ضوابط الاستدامة " ، مذكرة ماجستير في جامعة فرحات عباس ، سطيف 1 ، 2013، حيث عالجت إشكالية حول حول كيف يمكن إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في إطار ضوابط الاستدامة انطلاقا من استراتيجية متكاملة لحوكمة الموارد الطاقوية .

4–دراسة عماد تكواشت بعنوان : " واقع و آفات الطاقة المتجددة و دورها في التنمية المستدامة في الجزائر " ، مذكرة ماجستير من جامعة باتنة ،2012، حيث عالج إشكالية حول مدى أمكانية الطاقة المتجددة أن تساهم في الميزان الطاقوي و ماهي انعكاساتها الاقتصادية في إحداث التنمية المستدامة في الجزائر و الذي توصل إلى أن الجزائر تحتل مكانة هامة محورية في قطاع الطاقة العالمي الذي يشهد نمو ا و طلبا متناميا و بإمكانها

الحفاظ على الدور الريادي الذي تلعبه ضمن هذا القطاع الحيوي و تعزيزه من خلال تنويع مصادر الطاقة لتشعل و بشكل متنام الطاقة المتجددة .

– و انطلاقا من الدراسات السابقة يختص هذا الموضوع في الربط أو في العلاقة حوكمة السياسات الطاقوية المتبعة من قبل الجزائر و تطوير التجارة الدولية ، على اعتبار صناع القرار ضرورة التوجه نحو الاستثمار في الطاقات و المصادر المتجددة مستقبلا من أجل ضمان وضع سياسات طاقوية مستدامة و بالتالي تنمية اقتصادية و تجارة دولية متطورة .

الصعوبات :

كأي بحث علمي تراود الباحث صعوبات في الدراسة ، و من بينها هو غياب المراجع العلمية التي تحتوي على دراسات في مجال حوكمة السياسات الطاقوية و علاقتها بالتجارة الدولية .

– تشعب الموضوع و المهتمين بدراسته في التخصصات الاقتصادية و عدم امكانية حصره في خطة واحدة .

– ضيق الوقت و الذي أثر بصفة كبيرة في عملية جمع المعلومات و توظيفها ، وذلك بسبب الأزمة العالمية " 19 –cv" الذي مسى جميع القطاعات و خاصة القطاع التعليمي و ذلك بتوقف نشاطات هذا القطاع .

هيكل البحث (خطة البحث) :

و يتم معالجة اشكالية البحث من خلال إدراج الخطة الموالية :

سوف نتناول في الفصل الأول مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالحوكمة و الطاقة ، و أهم المفاهيم التي عالجت ارتباط الحوكمة بالسياسات الطاقوية ، حيث تطرقنا إلى الاطار المفهومي للحوكمة و السياسات الطاقوية ، لأنه لا يمكن الخوض في الموضوع دون اعتماد مفاهيم تكون سندا للخطوات الأخرى ، وهو مقسم إلى مبحثين :

المبحث الأول : يتناول تعريف الحوكمة .

أما الفصل الثاني يتناول الاطار النظري للتجارة الدولية و ذلك من خلال تناول ماهية التجارة الدولية و تطور النظريات المفسرة لقيامها و أهم سياساتها المتبعة ، و البحث على العلاقة القائمة بين حوكمة السياسات الطاقوية و التجارة الدولية من خلال المشروع العالمي للطاقة و القضايا الأساسية لحوكمة مصادرها ، و التوجه الجديد للمؤسسات البترولية و التوازن في سوق الطاقة ، و الاتفاقيات المبرمة .

– أما الفصل الثالث فيتناول أهمية حوكمة قطاع الطاقة في التجارة الدولية الجزائرية ، وذلك من خلال أهمية قطاع الطاقة في التبادل التجاري الجزائري ، و اهمية حوكمة السياسات الطاقوية في الجزائر ، و ذلك بالتركيز على الطاقات المتجددة و البديلة في الجزائر و ذلك بالنعمة التي أنعمها الله عليها في شساعة مساحتها الصحراوية التي تتوفر على طاقة شمسية هائلة و طاقة الرياح ، بإضافة إلى حوكمة الموارد المالية في قطاع الطاقة في الجزائر .

لنصل في الأخير إلى الخاتمة التي سنحاول فيها الاجابة عن اشكالية الدراسة ، اختيار الفرضيات ، و من ثم التوصل لأهم النتائج .

الفصل الأول
الإطار المفاهيمي والنظري لحوكمة السياسات الطاقوية

تمهيد

أصبح في العصر الحديث تطور الدول يعتمد بشكل أساسي على الطاقة بمختلف مصادرها ، ودعت المؤسسات و الهيئات الدولية إلى تطبيق الحكومة لمكافحة الفساد الذي أصبح يهدد السياسات الطاقوية وذلك لأن مفهوم الحكومة جاء بعد حدوث ركود اقتصادي الذي مسي الدول لتراجع سياساتها التنموية اعتمادا على معاييرها أو مبادئ الحكومة ، وازداد اهتمام المجتمع الدولي بضرورة تحقيقها ولهذا سنقسم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : الإطار العام لمفاهيم الحكومة.

المبحث الثاني : ماهية السياسات الطاقوية و المصادر البديلة لها.

المبحث الأول : الإطار العام للحوكمة

أمام التداعيات المختلفة حول أصول مصطلح الحوكمة ، أكدت الدراسات أن المصطلح ظهر في فرنسا إبان القرن الثالث عشر ميلادي ، واقتصر مدلوله في مجال ضيق وهو المجال التقني ، ليدخل في التداول ألقنوني ابتداء من 1778 (programme des nattions unies pour le developpement de l'afrique et défis de la gouvermance, maisonneuvre , 2008, pp. 31-32) ، إلا أن هذا المصطلح هجر ولم ير النور بعدها غلى غاية أو أخر السبعينات وأوائل الثمانينات ، حيث أعيد استعماله في اللغة الإنجليزية good govarnanve ، لتتبناه المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها البنك العالمي و صندوق النقد الدولي (ناجي عبد النور " دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر- دراسة الأحزاب السياسية" ، مجلة المفكر، العدد الثالث ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بسكرة، 2007، صفحة 106).

المطلب الأول : مفهوم الحوكمة

ظهر مفهوم الحوكمة أو الحاكمة بعد تخشي ظاهرة الفساد الذي مسي المجتمع و السياسة و الاقتصاد و بالتالي تشوه مؤسسات القطاع الخاص و القطاع العام ، وذلك للنهوض بالدول وتحقيق التنمية الاقتصادية خاصتنا.

الفرع الأول : نشأة الحوكمة و أسباب الاهتمام بها:

أولا نشأة الحوكمة : لقد أصبح استخدام مفهوم ال" Governance " أو الحوكمة شائعا في أدبيات الإدارة العامة و السياسات العامة ، وكنتيجة حتمية لفشل سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية : فإن البنك الدولي تبني مفهوم الحوكمة في الثمانينيات ، وهذا من أجل مقارنة الإصلاح الاقتصادي بالإصلاح السياسي المؤسسي (مدحت مجيد

محمود أبو النصر، الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة ، المجموعة العربية للتدريب والنشر – ، 2015) ونتيجة الصعوبات الناتجة عن تعارض المصالح القائمة بين أعضاء مجلس الإدارة و المساهمين ، وكذلك للحد من التلاعب المالي و الإداري الذي يترأسه أعضاء مجلس الإدارة لتعظيم مصالحهم أدى إلى بروز عدة مفكرين من بينهم " جونسو و ماكلين " ، اللذان اهتما بمفهوم الحوكمة المؤسسات و إبراز أهميتها وذلك للحد و التقليل من المشاكل خاصة في ظل العمل على التفريق بين الملكية و الإدارة وذلك سنة 1976م ، وجاءت بعدها دراسات و إبراز دور الحوكمة المؤسسات وتأثيرها على جلب وزيادة المستمرين وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية ، وهذا اعتمدا على مجموعة من الأسس و بالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية ، وهذا اعتمادا على مجموعة من الأسس منها العمليات الرقابية و الشفافية قامت بإنشاء هيئات رقابية على المعلومات التي تصدرها المؤسسات ، و التطور الحاصل في المجالس زاد من التركيز على الاهتمام بالحوكمة و التزام المؤسسات بها (محمد مصطفى سليمان، 2009، الصفحات 12-13).

في أعقاب الانهيارات المالية الكبرى للشركات الأمريكية في عام 2002 ، مثل شركة أنزون وشركة ورلدكوم التي ركزت على دور الحوكمة المؤسسات للقضاء على الفساد المالي و الإدارية الذي توجهه العديد من الشركات (عبد الوهاب ناصر وعلي وشحاتة السيد شحاتة، 2007، صفحة 15).

ثانيا : أسباب الاهتمام بها :

هناك عدة أسباب لظهور الحوكمة من الناحية الفكرية أو العملية أهمها :

1-العولمة كمسار وما تضمنته من عمليات تتعلق أساسا بعولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

2-تزايد دور المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي و الوطني

3-عولمة الآليات و الأفكار الاقتصادية وهذا ما أدى إلى تزايد القطاع الخاص .

4-انتشار التحولات على المستوى العالمي .

5-شيوع ظاهرة الفساد عالميا ، وهذا ما أدى إلى ضرورة التفكير في إتباع آليات تجعل من الأنظمة أكثر شفافية بقصد القضاء على هذه الظاهرة .

6-ظهور مفاهيم جديدة لتنمية خاصة في فترة التسعينات كالتنمية المستدامة ، التنمية الاقتصادية و التنمية الإنسانية .

7-تحقيق الاستقرار السياسي الذي هو أساس لأي تنمية تسعى إليها الدول النامية (مدحت محمد محمود أبو النصر ، مرجع سابق ، الصفحات 42-43) .

الفرع الثاني : تعريف الحوكمة :

تعددت تعريف الحوكمة ، و التي أثارت الجدل حول طبيعة و محتوى هذا المفهوم و انتشاره وتداوله هو انعكاس لأهميته في دفع عجلة التنمية اقتصاديات الدول ، وتتجلى معظم هذه التعارف في ما يلي :

أولا- تعريف ..... : (2005 sarker)

الحوكمة الرشيدة هي نظام لهيكله و تشغيل و مراقبة المنشأة مع توجه لتحقيق أهداف إستراتجية طويلة الأمد لإرضاء حملة الأسهم – الدائنين – المستخدمين – العملاء – المودعين ، و المتوافق مع المتطلبات و التنظيمية كجزء من الحاجات البيئية و المجتمعية.

ثانيا- تعريف عبد الحليم رضا عبد العال(2005) : أن الحوكمة هي فن إدارة الحوكمة و تسيير أمورها بسلاسة و فعالية وتحقيقها لأهدافها الاجتماعية على نحو يحقق رضا المواطنين.

ثالثا : تعريف أسماء سعيد محمد(2011) : الحوكمة هي الحكم الرشيد الذي يؤكد على المشاركة و الشفافية و المحاسبة و الكفاءة و تحقيق العدالة و تطبيق القانون ، ويمارس ذلك كل من الدولة و القطاع الخاص و المجتمع المدني لتحقيق التنمية المستدامة .

رابعا : تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية(2011) : الحوكمة من منظور تنموي هي الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاهة الإنسان ، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، لاسيما لأكثر أفراد المجتمع فقرا و تهميشا. (مدحت محمد محمود أبو النصر ، مرجع سابق ، الصفحات 44-45)

خمسا : تعريف البرامج الإنمائي للأمم المتحدةNDP 4 :

حسب برامج الأمم المتحدة الإنمائي فالحوكمة "ما هي إلا حالة تعكس تقدم الإدارات وتطورها من إدارة تقليدية إلى إدارة تتجاوب مع متطلبات الموطنين وتستخدم الآليات و العمليات المناسبة لتحقيق المشاريع المرجوة بكل شفافية وتحمل المسؤولية أمام المواطنين ، أو بعبارة أخرى فالحوكمة هي مجموعة العمليات و الهياكل (المؤسسات) التي تقود العلاقات السياسية و السو يسو اقتصادية بشفافية ومسؤولية ". (زروال يوسف ، 2009، صفحة 20)

سادسا : تعريف كل من جون ويتم (john x time)(2013) : الحوكمة تغير عن طبيعة العلاقة بين الحوكمة و مؤسسات الدولية ، وكذلك علاقاتها بالموطنين وأساليب صنع القرارات بها. (مدحت محمد محمود أبو النصر ، مرجع سابق ، صفحة 45)

سابعا : تعريف الحوكمة من طرف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE) :

الحوكمة من منظور منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية هي :"استعمال السلطة السياسية بتفعيل إجراءات الرقابة مع حسن تسير المواد العامة لتحقيق تنمية اقتصادية و

اجتماعية ، فالرشاد الاقتصادية لا تأتي إلا بوجود مؤسسات قائمة على مبادئ الديمقراطية واحترام القانون لتقوية دور السلطات العمومية في تحقيق الأبعاد المسيطرة سواء سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا " ، أي أكثر من ذلك فمدلول الحوكمة حسب هذه المنظمة يرمز إلى مجموعة من المعطيات الدستورية ، التشريعية ، التنظيمية و الإدارية التي بواسطتها تسعى الهيئات العمومية لممارسة سلطاتها المحولة قانونا بكل شفافية وبمشاركة الإداريين وهذا ما يطلق عليه بالحوكمة التنظيمية التي تضع القواعد و الإجراءات المتبعة في التسيير و الرقابة. (Rob Lojing, 2002, pp. 294-295)

ومما سبق يمكن تعريف الحوكمة بأنها العقلة الرشيدة أساسها النزهة و الشفافية و المساءلة و المحاسبية و إقامة العدل ومكافحة الفساد في المؤسسات و الشركات ويمكن تطبيق الحوكمة في أي منظمة حكومية أو أهلية و على كل المستويات وكل المجالات.

الفرع الثاني : أهداف و أهمية الحوكمة

تعتبر الحوكمة من أهم الوسائل التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في كل من الدول النامية و المتقدمة وفقا لمعاييرها

أولا- أهداف الحوكمة الرشيدة :

تستهدف الحوكمة المثالي من الأخلاق عند ممارسة الأعمال وتحقيق مبادئ النزاهة و الشفافية وهو مساءلة أجهزة الإدارة العامة ، وإتاحة الفرص الجيدة للتنمية بما يضمن للأفراد في المجتمع الحصول على حقوقهم و تحسين جودة الحياة في إطار مجتمع ينتهج الديمقراطية ويتبنى قضية احترام حقوق الإنسان :

- كما تهدف قواعد الحوكمة إلى تحقيق الشفافية و العدالة ومنح .... مساءلة المؤسسات الحكومية و الأهلية ، و بالتالي تحقيق الحماية للأفراد ، مع مراعاة مصالح الجميع ، و الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة ، بما

يؤدي إلى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه و تنمية المدخرات و تعظيم الربحية وإتاحة فرص عمل جديدة ، كما أن هذه القواعد تؤكد على أهمية الالتزام بأحكام القانون ن و العمل على ضمان مراجعة الأداء المالي ن ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام الأفراد... (مدحت محمد محمود أبو النصر ، مرجع سابق ، الصفحات 48-49)

ثانيا- أهمية الحوكمة : (مدحت محمد محمود أبو النصر ، مرجع سابق ، الصفحات 49-50)

تزايدت أهمية الحوكمة نتيجة فتجاه كثير دول العالم إلى التحول غلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة و متواصلة من النمو الاقتصادي – وقد أدى اتساع حجم تلك المشروعات إلى انفصاله الملكية عن الإدارة ، وشرعت تلك المشروعات في البحث عن مصادر للتمويل أقل تكلفة من المصادر المصرفية ، فاتجهت إلى أسواق المال.

-وساعد على ذلك مشاهده العالم من تحرير للأسواق المالية ، وتزايد لانتقال رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل غير مسبوق ، ودفع اتساع حجم الشركات و انفصال الملكية عن الإدارة إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين ، وإلى وقوع كثير من الشركات في أزمات مالية ، ومن أبرزها دول جنوب شرق آسيا في أواخر التسعينات ، ثم توالت بعد ذلك الأزمات ، ولعل من أبرزها أزمة شركي أرون وورلد كوم في الولايات المتحدة في عام 2001 وقد دفع ذلك العام للاهتمام بالحوكمة.

وتتحدد أهمية الحوكمة في :

1-تحقيق الانضباط المالي و الإداري و السلوكي في كافة المنشآت و المنظمات .
2-تخفيض مخاطر الفساد المالي و الإداري.

3-الممارسات الأفضل لحوكمت المنظمات و الشركات لجذب الاستثمارات الأجنبية و المحلية إلى أسواق المال.

- تؤدي الحوكمة الجيدة في المجتمع غلى توزيع و تخصيص للموارد و يزيد في القدرة التنافسية للمنظمات و الشركات .
- بث السلوكيات و الأخلاقيات وخلق بيئة تتوافر فيها الشفافية .
- تعزيز الإطار المتن ظمي و الرقابي للمنظمات و الشركات .
- كما تتحدد أهمية الحوكمة من خلال ..... التالية ك

1-**أهمية الحوكمة من منظور الإدارة** : تعزيز القدرة التنافسية للمنظمة وتحقيق رصانة عملية وتجنب الفساد الإداري و المالي و تعزيز الثقة بين الأطراف المعنية وتعزيز القدرة غلى التطوير.

2-أهمية الحوكمة من وجهة نظر المجتمع : ينظر المجتمع إلى الحوكمة بأنها رقابة و إشراف ذاتي يؤدي إلى سلامة التطبيق القانوني للتشريعات القانونية و الضوابط الحاكمة وبالتالي حسن الإدارة وضمان حقوق الناس وأن يحقق رضا المجتمع عن أداء المنظمة .

3-أهمية الحوكمة من وجهة نظر العاملين : تتضمن الحوكمة الرشيدة ضمان حقوق و مصالح العاملين دون تمييز أو تحسب ، حيث ينظر العاملين إلى الإدارة بأنها المعنية بالحقوق و المصالح الذاتية لهم.

الفرع الرابع : خصائص الحوكمة : بتعدد تعريف الحوكمة تعددت خصائصها هي تتوزع حسب معايير سياسية و اقتصادية و اجتماعية و إدارية وهي لا يتوقف على المدني و القطاع الخاص وحتى المواطنين بصفتهم أفرادنا شطين في المجتمع وتتمثل الخصائص فيما يلي :

1-السلوك الأخلاقي أي ضمان الالتزام السلوكي من الالتزام بالأخلاقيات وقواعد السلوك المهني الرشيد و التوازن في تحقيق مصالح كافة الأطراف المرتبطة بالوحدة و الشفافية عند عرض المعلومات المالية .

2-تفعيل دور أصحاب المصالح من مواطنين ومساهمين.... الخ للإشراف و الرقابة على أعمال الوحدة.

3-إدارة المخاطر وذلك بالتركيز على النقاط التالية :

- الانضباط و إتباع السلوك الأخلاقي المناسب و الصحيح.
- الشفافية : تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.
- الاستقلالية : لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل .
- المساءلة : إمكانية تقييم وتقدير أعمال الإدارية الإشرافية و التنفيذية .
- المسؤولية : وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف داخل و الوحدة الإدارية .
- العدالة : احترام حقوق مختلف المجموعات المتعاملة مع الوحدة .
- المسؤولية الاجتماعية : النظر إلى الوحدة كمواطن جيد .

كما خلصت منظمات الأمم المتحدة إلى ضرورة إيجاد نظام جديد لقياس الحوكمة العالمية يتسم بعد خصائص منها :

1-المشاركة في صنع القرارات : هناك ثلاثة رئيسيون مشاركون في الحوكمة هم : الدول و المجتمع المدني و القطاع الخاص (مدحت محمد محمود أبو النصر ، مرجع سابق ، الصفحات 46-47)

1-1 **الدولة** : في إطار تجسيد فلسفة الحكم الراشد تسعى الدول للاضطلاع بالمهم المنوطة لها بكل مسؤولية ، والعمل على توفير الخدمات العامة وتهيئة بيئة تمكينية للتنمية البشرية في ظل تأثيرات أدبيات العولمة و التحولات الدولية

المعاصرة على مفهوم السيادة و دور الدولة . (خلاف وليد ، ، 2010، الصفحات 53-54)

وتبقى الدولة تواجه عدة صعوبات منها إنتشار الفساد و غياب التخطيط لرسم سياسات هادفة بعيدة المدى أكثر من ذلك عجز الدول الحديثة عن التصدي للازمات الاقتصادية التي مست اقتصاديات الدول الدول الكبرى ، كذلك الهاجس البيئي الذي يهدد الحكومات و الشعب رغم تعدد الأدوار التي تقوم بها الدولة وكل هذه الأسباب وغيرها أوضحت الفرق بين الاتجاه المشجع لبقاء ها بقوة و الاتجاه الذي يبعد دورها و يقلصه ، إلا أنه من المؤكد أن الدولة الحديثة هي الفاعل الأساسي في تسيير الحكم على المستويات ككل بشرط تغيير في صياغة سياساتها و فهمها الجيد لمبادئ الحوكمة و التأقلم مع مقتضياتها لموافقة التحولات العالمية الحالية .

2-1 **القطاع الخاص** : من أجل تنمية جديدة أصبح التفتح على القطاع الخاص غن تعتبر الخوصصة و جه من أوجه الحوكمة الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية التي تلجأ إلى تحقيق تنمية اقتصادية مبتعدة عن الدول الإدارية ن وهذا ما قامت به المؤسسات المالية العالمية في ظل تبني مفاهيم جديدة للإصلاح و الحد من تدخل الدول و تحرير التجارة و الأسعار ، و اعتماد الإصلاحات الهيكلية و عقلنة و ترشيد الإنفاق العمومي (مقراني أنور ، عوارم مهدي ، 8-9 أفريل 2007 ، صفحة 25) ، كل هذه الآليات و غيرها ستسمح بتكريس اقتصاد السوق وتغير مفاهيم العقيدة الاقتصادية و أفاق التنمية بإعطاء أولوية بالغة للقطاع الخاص في ظل متطلبات الحوكمة (مقراني أنور ، عوارم مهدي ، 8-9 أفريل 2007 ، الصفحات 318-319).

3-1 **المجتمع المدني** : أصبح مفهوم المجتمع المدني ملازما للدولة العصرية ، فهو مفهوم عريق نسبيا رغم ما يبدو عليه من أنه حديث النشأة ، وأول من وضع

الأجر الأساس لهذا المدلول هو " جون جاك روسو " من خلال كتابه العقد الاجتماعي ، وتم إحياء هذا المصطلح مع تداعيات العولمة وتعزيزه في إطار الحوكمة ليتخذ نفسا جديدا من التنوع و التجديد في إطار الشفافية و المسألة ليصبح الإطار الحقيقي للمجتمع و الرأي العام ليتح قدرا من التوازن بين طرفي معادلة القوى (بن حمودة ليلي ، 2011، صفحة 86).

فالأداء الفاعل لمنظمات المجتمع المدني تسعى إلى حماية الحقوق المدنية و السياسية للأفراد مما يحقق العدالة الاجتماعية (عكاشة فضيلة ، 2007، صفحة 114) ، كما تسعى للتصدي للسلطات العامة في حال تعسفها في استعمال سلطاتها ، وكذا الوقوف في وجه السوق المتوحش خدمة للفرد وحمايته (ponce Vasquez Dantel، 2001، الصفحات 155-160)

-أصبحت الدول اليوم رهينة المجتمع المعلوماتي الذي سعت و تسعى الحوكمة العالمية لتجسيده لجعل الرأي العام يساهم في إبداء توجهاته في المسائل الدولية ، و المشاركة في عمليات التنمية (Drai Raphael, 2002, p. 14) ، و على ضوء ما يلعبه الإعلام من دور بارز وكذا موقع التواصل الاجتماعي ، فوسائل الإعلام بأنواعها أصبحت قوة عالمية تساهم في تغير موازين القوى وتفتح فضاءات للنقاش و إبداء الرأي بكل نزاهة مع تقبل الرأي الأخر ، تحت ما يعرف بالحوار الاجتماعي مما يولد قوى جديدة تساهم في التغيير و التنمية (Drai Raphael, 2002, pp. 201-202).

2- **سيادة القانون** : (Ruhe of low) : يتطلب الحكم الراشد وجود الأطر القانونية العادلة و إرسائها على الجميع من خلال توفير الحماية و الأمن للمواطنين خاصة الأقليات المهمشة ، بحيث يجب أن يكون القضاء نزيها و مستقلا مع التركيز على احترام مبدأ الفصل بين السلطات commission europééinne pour la émocxratie) par droit sur les nations " bonne gouvermance et bonne

administration " (strasbourg; commission de venise, 08 avril 2011, p. 12) ، ومحاربة كل أشكال الفساد ، مما ساعد على تحقيق الاستقرار و القدرة على التنبؤ بغية خلق بيئة اقتصادية قادرة على مواجهة المخاطر (Fonpp. 01-02).

3-الشفافية tramsparency :حيث تعتمد على التدفق الحر للمعلومات و الإجراءات التي تقوم بها المؤسسات (Agnés poulaud, p. 11)، كما أن للكلمات تعريف سياسي و اقتصادي له دلائل كثيرة وهي المناخ الذي يتيح لكافة المعلومات أو البيانات أو أساليب اتخاذ القرار المتعلقة بالأفراد أو الشركات ذوي الصفة العامة (حسن عبد القادر، 2011-2012، صفحة 30).

4-المحاسبة أو المسائلة :Accountabiclity : حيث تتطلب المحاسبة أو المساءلة القدرة على محاسبة المسؤولين عن إدارتهم للموارد العامة و عن المهام الموكلة إليكم و عن النتائج المتواصل إليها ضمن مسارهم الوظيفي ، و عن المسؤوليات و المهام الملقاة على عاتقهم ، و الهدف ضمان من المساءلة هو محاسبة المسؤلين عن الأمور العمومية ، وزيادة حماية هذه الأخيرة من العبث الذي قد يطل هذه الأموال ، و بالتالي الحد من الانتهاكات التي قد تحدث منحين لأخر لبعض المسؤولين نتيجة تصرفهم بطرق غير شرعية ، وهذا مصداقا لمقولة " من أين لك هذا ". (محمد خليفة ، الصفحات 4-5)

5-حسن الاستجابة : (Responsiveness) : أي قدرة أو استطاعت المؤسسات و العمليات على تقديم الخدمات للمنتفعين و العملاء دون التنمر أو أي استثناء ، في إطار زمني مرغوب.

6-المساواة (العدالة) : Epuality : وهي أن تضمن الحوكمة للمجتمع إحساسا بأنهم شركاء و غير مبعدين أو مهمشين و هذا يستلزم أن يكون لكل طوائف الشعب ذات الفرصة المتاحة للأخرين لتحسين وتطوير رفاهيتهم.

7-الكفاءة و الفعالية : (Efficiency et Effectiveness) : تعني الحوكمة الجيدة بأن تدير الحوكمة موارد المجتمع بكفاءة من حيث (إمداد السلع و الخدمات العامة ، و إدارة الاقتصاد القومي وحماية البيئة) ويرتبط بذلك نوعية البيروقراطية و استقلال موظفي الخدمة المدنية عن الضغوط السياسية و تنافسية هؤلاء الموظفين العموميين فضلا عن مسؤولية الحوكمة عن أعمالها .

8-التوافق (الإجماع الملائم للرأي العام) :(Consensesus orientation) : يستلزم الأمر التعريف على مختلف مصالح المجتمع و التوفيق بينها و صولا إلى اتفاق عريض للمصالح و كيفية تحقيقها ووضع رؤى للتنمية المستدامة. (مدحت محمد محمود أبو النصر ، مرجع سابق ، صفحة 47)

9-الرؤية الإستراتيجية : (stratigic visum) : حيث تحدد الرؤية التنموية من قبل مؤسسات المجتمع و الدولة من خلال منظور بعيد المدى لعمليات التطوير المجتمعي و الحكم الصالح و التنمية البشرية (Agnés poulaud، صفحة 11)

المطلب الثاني : مبادئ الحوكمة و محدداتها:

لشرح و توضيح مفهوم الحوكمة لابد من توظيفها وعرضها في الأوساط الاقتصادية و السياسية بمختلف مبادئها و محدداتها وهذا لتحقيق الفهم الشامل لها.

الفرع الأول : مبادئ الحوكمة

سنتطرق إلى مبادئ المعتمدة من طرف منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية لسنة 2004 و توضح في التالي : (غضبان حسام الدين ، 2015، الصفحات 33-36)

أ- ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات : الذي ينص على ما يلي :" ينبغب على إطار حوكمة المؤسسات أن يشجع على شفافية و كفاءة الأسواق ، وأن يكون متوافقا مع أحكام القانون ، وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف

الجهات الإسترافية و التنظيمية و التنفيذية " ، و لكي يتم ضمان هذا المبدأ فانه يجب وجود أساس قانوني و تنظيمي فعالي يعتمد عليه كل للمشاركين في السوق لإنشاء علاقاتهم التعاقدية الخاصة ، و عادتا ما يضم عناصر تشريعية و ترتيبات للتنظيم الداخلي ، و الالتزامات الاختيارية وممارسات الأعمال الناتجة عن الظروف الخاصة بالدولة وتاريخها وتقاليدها .

ب- حقوق المساهمين : وتشتمل الحقوق الأساسية للمساهمين على الحق في :

- ضمان أساليب تسجيل حقوق الملكية
- نقل ملكية الأسهم
- الحصول على المعلومات الخاصة بالمؤسسة في الوقت المناسب و بصورة منتظمة.
- المشاركة و التصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين حضوريا أو غيابيا وبنفس الوزن للتصويت.
- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة ، وطرح أسئلة على مجلس الإدارة .
- المشاركة في أرباح المؤسسة .
- يجب الإفصاح عن الهياكل و الترتيبات الرأسمالية التي يمكن مساهمين معينين من تملك درجة معينة من الأسهم.
- ينبغي السماح لأسواق الرقابة على المؤسسات بالعمل على نحو يتسم بالكفاءة و الشفافية.
- يجب أن يأخذ المساهمون المؤسسون بعين الاعتبار التكاليف و المنافع المترتبة على ممارستهم لحقوقهم التصويتية.

ج- المعاملة المتكافئة للمساهمين : وتحقيق هذا المبدأ يتم وفق :

1- داخل كل فئة يجب أن يحصل جميع المساهمين على نفس حقوق التصويت الممنوحة لهم قبل شراء الأسهم ، كما ينبغي التصويت على أية تغييرات في حقوق التصويت.

2- يجب أن يتم التصويت بواسطة أمناء أو أشخاص معينين تم الموافقة عليهم من طرف أصحاب الأسهم .

3- يجب أن تسمح العمليات و الإجراءات المتعلقة بالاجتماعات العامة للمساهمين بتحقيق هذا المبدأ ، كما لا ينبغي أن ينتج عن الإجراءات التي تتبعها المؤسسات صعوبة أو ارتفاع في تكلفة الإدلاء بالأصوات .

4- منع عمليات تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح و الشفافية

5- يجب على أعضاء مجلس الإدارة الإفصاح عن أية مصالح مادية أو تعاملات أو أمور تخصهم يكون من شأنها التأثير على المؤسسة (غضبان حسام الدين ، 2015، الصفحات 37-39)

6- دور أصحاب في الحوكمة الشركات : وذلك في فيما يلي:

1-يجب احترام حقوق أصحاب المصلحة و التي يحميها القانون بمقتضي قوانين العمل ، الشركات ، العقود ، و الإفلاس و حتى في المجالات التي لا توجد فيها تشريعات تخصهم وذلك بتقديم تعهدات لهم من طرف المؤسسات .

2-إيجاد الآليات التي تعمل على رفع الأداء من خلال مشاركة الأطراف أصحاب المصالح مثل تمثيلهم في مجلس الإدارة ، و تمليكم أسهم في الشركة ، أو الأخذ بعين الاعتبار آرائهم في بعض القرارات الرئيسية ، المؤسسات التكفل لهم بالحصول على المعلومات اللازمة لذلك .

هـ- الإفصاح و الشفافية :

1- ينبغي على الإفصاح أن يشمل المعلومات الأساسية دون أن يقتصر عليها و هذه المعلومات متصلة بما يلي :

أ- النتائج المالية و التشغيلية للمؤسسة.

ب- أهداف المؤسسة.

ج- ملكية الأغلبية و حقوق التصويت.

د- أعضاء مجلس الإدارة و كبار المديرين و مرتباتهم و حواقرهم .

هـ- عوامل المخاطرة الملموسة في الأجر المنظور. منها : مخاطر أسعار الفائدة و مخاطر المعاملات المالية التي تظهر في الميزانية .

و- المسائل الأساسية المتصلة بالعاملين وغيرهم من أصحاب المصالح.

ن- هيكل و سياسات ممارسات حوكمة المؤسسات .

2-ينبغي إعداد و مراجعة المعلومات وكذا الإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية و المالية ، كما ينبغي على هذا الأسلوب أن يفى بمتطلبات الإفصاح (غضبان حسام الدين ، 2015، الصفحات 43-48) ، غير المالية .

3-ينبغي إجراء المراجعة السنوية بهدف إتاحة المراجعة الخارجية و الموضوعية للأسلوب المستخدم في إعداد و تقديم القوائم المالية.

4-يجب أن تتيح قنوات لنقل المعلومات إمكانيات وصولها إليها بصورة تتسم بالعدالة و سلامة التوقيت و فعالية التكيف و هذا ظل قنوات نقل المعلومات لها أهمية محتوى المعلومات ذاتها.

و- مسؤوليات مجلس الإدارة : تكمن فيما يلي :

1-ينبغي أن يتخذ أعضاء مجلس الإدارة قراراتهم على أسس من المعلومات الكافية و بالأمانة و المسؤولية وذلك لتحقيق مصالح المؤسسة و المساهمين .

2-المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين وهذا لأن لقرارات مجلس الإدارة تأثيرات متباينة على المساهمين.

3-يجب أن يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية ويأخذ في الاعتبار اهتمامات كافة أصحاب المصالح.

4-يتعين قيام مجلس الإدارة بعدد من الوظائف الأساسية ، من بينها :

أ-مراجعة و توجيه إستراتيجية المؤسسة و خطط العمل ، سياسات المخاطرة و الموازنات السنوية ، متابعة أداء الشركة ، و الإشراف العام على عمليات بيع الأصول....

ب-اختيار المديرين التنفيذيين و تحديد مرتباتهم ، ومتابعتهم و القيام عند الضرورة بإحلالهم و الإشراف على تخطيط المسار المهني للعاملين.

ج-مراجعة مرتبات و حوافز المديرين ، و ضمان وجود عملية تتسم بالشفافية فيما يتعلق بترشيح أعضاء المجلس. (غضبان حسام الدين ، 2015، الصفحات 48-51)

د-متابعة وإدارة التعارض بين المديرين وأعضاء المجلس و المساهمين.

هـ-ضمان عنصر الأمانة في التقارير المالية و المحاسبة التي تصدها المؤسسة وكذلك استقلالية عمليات المراجعة ، ووجود نظام ملائمة للرقابة و خاصة نظم متابعة المخاطر، الرقابة المالية ، و الالتزام بالقوانين.

و-متابعة فعالية الممارسات المتصلة بأساليب إدارة المؤسسة التي تعمل و فقالها ، و إدخال التعديلات اللازمة عليها وفقا للحاجة.

ن-الإشراف العام على عملية الإفصاح عن البيانات و قنوات الاتصال .

5-يجب على نحو مستقل عن الإدارة التنفيذية وفقا ما يلي :

*- يجب أن تراعي مجالس الإدارة تعيين عدد كاف من أعضاء المجلس غير التنفيذيين الذين تتوافر لديهم القدرة على ممارسة الأحكام المستقلة بالنسبة للمهام التي يحتمل أن ينطوي على تعارض في المصالح مثل :

- إعداد التقارير المالية .

- اختيار كبار المديرين و مرتباتهم.

6-يجب أن تتوفر لأعضاء المجلس إمكانية الحصول على المعلومات الدقيقة و المناسبة في الوقت الملائم لكي يتسنى لهم الاضطلاع بمسؤولياتهم. (غضبان حسام الدين ، 2015، الصفحات 51-52)

الفرع الثاني : محدداتها

الحوكمة الرشيدة التي يتوقف عليها مستوى الجودة و التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة في الشركات في المحددات الخارجية و الداخلية.

أولا- المحددات الخارجية : تتمثل في البيئة أو المناخ الذي تعمل من خلاله الشركات و التي قد تختلف من دولة إلى أخرى و التي تتكون من :

أ-القوانين و اللوائح التي تنظم العمل بالأسواق كقانون الشركات ، قانون المنافسة....

ب-وجود نظام مالي جيد بحيث يضمن توفير التمويل اللازم للمشاريع بالشكل المناسب الذي يشجع الشركات على التوسع و المنافسة .

ج–الهيئات و الأجهزة الرقابية مثل هيئات سوق المال و البورصات وذلك لإحكام الرقابة على الشركات و تحقيق من دقة و سلامة البيانات و المعلومات التي تنشر ، ووضع العقوبات المناسبة و التطبيق الفعلي لها في حالة عدم التزام الشركات .

د–المؤسسات و المنظمات غير الحكومية (جمعيات المحاسبين و المراجعين) التي تعمل على ضمان التزام الشركات بالنواحي السلوكية و المهنية.

ثانيا – المحددات الداخلية : تصدر مباشرة من الشركة ، وهي تشمل على القواعد و الأساليب التي تطبق داخلها و التي تتضمن وضع هياكل إدارية سليمة (غضبان حسام الدين ، 2015، صفحة 72) ، تبين كيفية اتخاذ القرارات داخل الشركات ، و التوزيع المناسب للسلطات و الواجبات بين الأطراف المتعلقة بعملية الحوكمة...، وذلك بشكل لا يؤدي إلى وجود تعارض في المصالح بين هؤلاء الأطراف و من أهم هذه المحددات نذكر:

أ–الرقابة التبادلية .

ب–الجمعية العمومية. (غضبان حسام الدين ، 2015، صفحة 73)

ج–مجلس الإدارة : وذلك بأن الشركة تسير نحو تحقيق مصالحهم بكل شفافية وعدم التلاعب في إدارة الشركة. (وليد ناجي الحيالي ، حسن عبد الجليل أل غزوي ، 2015، صفحة 26)

المبحث الثاني : ماهية السياسات الطاقوية و الصادر البديلة لها :

-تعتبر الطاقة كمصدر رئيسي في التنمية الاقتصادية وهي عصب حياة الإنسان بكل مصادرها ، لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية السياسات الطاقوية و أهم مصادرها البديلة.

المطلب الأول : ماهية السياسات الطاقوية

للفهم الجيد للطاقة لابد من إعطاء تعريف لها و التعريف على مختلف أنواعها و التي ساهمت بشكل كبيرا في انتقال و تطوير المجتمعات وبتالي تطوير الدول من مستوى إلى آخر.

الفرع الأول : مفهوم الطاقة و أنواعها

سنحاول في الفرع أن نتطرق إلى أهم مفاهيم الطاقة من خلال التعريف الطاقة و أنواع الطاقة.

أولا – تعريف الطاقة : تعتبر الطاقة من أهم المقومات الرئيسية للمجتمعات المتحضرة و التي تحتاج إليها كافة قطاعات المجتمع في تسيير حياتها اليومية ، إذ تم أستخدمها في كل من عمل المصانع و تحريك و سائل النقل المختلفة و تشغيل الأدوات المنزلية و غيرها (نبيل زغبي ، 2012، صفحة 09).

-في الحقيقة يصعب تعريف الطاقة ، فهي ليست شيئا و لا ليس لها شكل مميزا كأي مادة ملموسة ولا تشغل حيزا معينا وليس لها لكنها مصدر وأساس لكل تغيير أو حركة تحدث لكل الأشياء المادية (عبد القادر مهداوي ، 2014، صفحة 14).

-ويمكن أن نعرف الطاقة على أنها القدرة أو الاستطاعة المقدمة لعمل ما خلال مدة زمنية.

كذلك تعريف الطاقة على أنها :"كمية فيزيائية تظهر على حرارة أو شكل حركة ميكانيكية أو كطاقة على ربط في أنوية الذرة بين البروتون و النيترون". (عبد المطلب النقرش ، 2005، صفحة 06)

-كما تعرف الطاقة على أنها : " القدرة على القيام بنشاط ما ، وهناك صور عديدة للطاقة يتمثل أهمها في : الحرارة و الضوء و الصوت و هناك الطاقة الميكانيكية التي تولدها الآلات ، و الطاقة الكيميائية التي تنتج من حدوث تفاعلات كيميائية كما يمكن تحويل الطاقة من صور إلى أخرى مثل تحويل الطاقة الكيميائية إلى طاقة ضوئية و كهربائية إلى حركية " (أبو بكر الجندي، 2015، صفحة 06).

ثانيا – أنواع الطاقة : على الرغم من سيادة النفط لمصادر الطاقة حاليا ، إلا أن الإنسان القديم تعرف على مصادر الطاقة كأشعة الشمس و الرياح و تعامل معها و استفاد منها ، فتعددت أعمالها و تطورت مع تطور نمط عيش الإنسان و متطلباته للطاقة (نبيل زغبي ، 2012، صفحة 54) ويمكن التميز بين نوعين للطاقة :

أ-**الطاقة الناضبة (التقليدية)** : " وهي طاقة ثابتة في الطبيعة أي غير متجددة و توجد بكميات محدودة و لا يمكن تجديدها في وقت قصير لاستخدامها الكثير و بتالي تناقصها في الطبيعة عبر الزمن مما يأدي إلى نفاذها ، وبالتالي وضع قيود على عمليات التنمية و هي الفحم الحجري و النفط و الغاز الطبيعي و كذلك الطاقة النووية من نتائج انشطار اليورانيوم (خمسية عقابي ، 2015، صفحة 17)".

-كما تعرف كذلك بالطاقة الأحفورية أو الطاقة المتجددة على المدى البعيد .

-واستخدامها بمختلف مصادرها تعطي نفس كبير لاقتصاديات الدول لتواجدها بكميات كثيرة ولا تتطلب أموال كثيرة ، كما تساهم في التخفيض من ظاهرة البطالة و توفير

مناصب شغل في مختلف مجالاتها (الاستكشافية ، التحويلية ، الصناعية) (عماد تكواشت ، 2012، صفحة 54)

ب- الطاقة المتجددة (غير ناضبة) : الكل يعلم أن عمر الطاقة التقليدية محدودة جدا ولا يتجاوز 20 سنة كفرة استغلال عادية دون المتغيرات الاستثنائية الأخرى التي تؤثر عليها بالتقلص (عمر شريف ، 2004، صفحة 02) .

- الطاقة المتجددة تستطيع مواجهة كل المشاكل لأنها تتشكل من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المائية والطاقة العضوية فهي تساهم بشكل أوسع لأمن الامددات الطاقوية وخاصة الطاقة المائية وطاقة الرياح التي تستخرج محليا (لطفي مزياني ، 2012، صفحة 76) .
- كما تند هذه الطاقة الدول الصناعية والنامية بالطاقة اللازمة بشكل دائم وتعتبر مصدر محلي لا يتلاءم والمناطق النائية والريفية. (سليمان بوفاسة ، 07-08 نوفمبر 2015، صفحة 08)
- وعرفتها إدارة معلومات الأمريكية بأنها : " موارد الطاقة التي تتجدد في الطبيعة ولا تتطلب وفد تكون محدودة وتتكون من ن الكتلة الحيوية ، الماء و الشمس و الطاقة الحرارية الأرضية و الرياح و حركة الأمواج و المد و الجزر" (أحمد غربي و أمال العربي بن حورة، 07-08 نوفمبر 2015، صفحة 03).

الفرع الثاني : أهمية الطاقة:

تعتبر الطاقة المفتاح الرئيسي لنمو حضارة الانسان عبر امتداد حياة الانسان على الأرض وهي الأداة التي يعتمد عليها الانسان في تطوير حياته، ويمكن قياس مدى تقدمه من خلال قدرته على التحكم واستغلال مصادرها بأفضل النتائج.

- وخلال امتداد الزمن عاش الانسان يبحث عن سعادته ورفاهيته مرتبط بالتحكم في مختلف مصادر الطاقة كالفحم والنفط ، إلا أن تحويل وتطوير الطاقة مرتبط مع تزايد الطلب على الطاقة.
- إلا أن النمو السنوي للاستهلاك العالمي لمصادر الطاقة لاحظ نمو سريع منذ السبعينيات ، وقد تطور استخدام الطاقة مع التطور الاقتصادي والاجتماعي للشعوب ، وذلك من خلال تعدد مصادرها وكفاءتها أو من حيث تطور استهلاكها ومجالات استعمالها.
- والنفط كمصدر أساسي حظي في العصر الحديث بأهمية بالغة ، حتى دخول القرن الواحد والعشرين ، وأصبحت أهميته ومكانته كسلعة اقتصادية ومادة استراتيجية حيوية لكل دول العالم في مختلف مستويات نموه وأصبح له دور مباشر في تدوير عجلة النمو الاقتصاد ، إلا أن المواجهة المستقبلية تجبر العالم على تبني سياسات طاقوية هدفها سد حاجاتها بمصادر الطاقة المتجددة كبديل عن الطاقة والمحروقات التقليدية الموجودة حتى الأن (عماد تكواشت ، 2012، الصفحات 52-53)

المطلب الثاني : حوكمة السياسات الطاقوية وأهم مصادرها البديلة

إن استغلال الطاقة في عمليات الانتاج والاستهلاك يتطلب رشادة عقلانية لها في كل مجالات الحياة وخاصة في المجال الاقتصادي و الاجتماعي.

الفرع الأول : تعريف حوكمة السياسات الطاقوية:

أولا: تعريف حوكمة القطاع الطاقوي: (عبد الجليل علي ، 2016، صفحة 35)

هي نظام صنع وتنفيذ القرارات المرتبطة باستغلال موارد النفط والغاز للأمة ، ويشمل التنظيم الشكلي و الهرمي للقطاع وطرق صنع القرار والربط ، والسياسات والأهداف

التي تحكم وتنظم هذه الأعمال ، وذلك لضمان أمن طاقة الدولة" ، ويمكن تقسيم فواعل حوكمة القطاع الطاقوي إلى ثلاثة مجموعات هي :

الدولة / الحكومة: تتمثل في الدولة (السلطة التنفيذية) ، الوزارات البنك الوطني ، السلطات المنحلية ، والوسائل القانونية.

الشعب / المجتمع المدني : والتي تشارك في عمليات التخطيط والترخيص على مستوى المحلي اختيار أكبر لمشروعات الطاقة المتجددة وهي فائدة اجتماعية

المستثمرين / المستغلين : تضم هذه المجموعة الشركة الوظنية للنفط أو الطاقة ، شركات القطاع الخاص ، شركات النفط أو الطاقة الدولية أو الأجنبية ، والمؤسسات المالية.

ثانيا : تعريف حوكمة السياسات الطاقوية

يقصد بها مجموعة الاجراءات والتدابير والمواقف ذات الطابع والهدف السياسي والاقتصادي والفني والتكنولوجي والاجتماعي والتنظيم الإداري و القانوني المتبعة من طرف معنى ومعلوم بذلك (شركة أو مؤسسة أو دولة معينة أو مجموعة دول أو شركات أو مؤسسات) مرتبطة باستغلال الطاقة في مجال العرض أو الطلب عليها داخليا وخارجيا في آن واحد وبالتالي يمكن للسياسة الطاقوية أن تؤثر بشكل ايجابي على نمو وتزايد الطلب وتطوره كما ونوعا.

هي مجموع أدوات السياسة العامة والاجراءات الفعالة التي تنظيم الاستخدام الكفء والعقلاني للطاقة ، والتي نسعى في ترشيد السياسة أكثر الطاقوية العامة وحسن إدارة قطاع الطاقة والاعتماد على الطاقات المتجددة ، الاهتمام بالتنمية المستدامة تحت إطار الشفافية والمصداقية والانفتاح على القطاع الخاص ،. وبالتالي ضمان طاقة

متجددة واستقرار اقتصادي وسياسي (عبد الجليل علي ، 2016، الصفحات 36-37)

الفرع الثاني : اقتصاديات الطاقة والتنمية: (براجي صباح ، مرجع سابق، الصفحات 18-19)

إن الأهمية البالغة للطاقة في عملية التنمية وذلك من خلال استهلاك الطاقة عبر القطاعات المختلفة وتعكس العلاقة بين التنمية وحركة العرض والطلب على الطاقة.

أولا: أثر الطاقة على الاقتصاد القومي

وذلك من خلال إيرادات النقد الأجنبي حيث ارتفاع عائدات تصدير الطاقة يعد مصدرا هاما للنقد الأجنبي بالنسبة للدول النامية ، فتؤثر مباشرة على تمويل التنمية ، وتكونٍ اس المال وهذا لأن صناعة الطاقة هي صناعة ضخمة وبالتالي تحتاج إلى تكنولوجيات متقدمة التي تعتمد على استثمارات كبيرة في مراحل البحث والاستكشاف أو مراحل الانتاج والنقل وهذا لأن صناعة الطاقة لها دور هام في تكوين رأس المال ، وكذلك خلق فرص عمل وهذا لأن قطاع الطاقة يساهم في حجم البطالة بالإضافة إلى توفير اليد العاملة الفنية في القطاعات الأخرى.

ثانيا : التوزيع القطاعي لاستخدامات الطاقة:

إن مختلف القطاعات الاقتصادية تعتمد في أدائها على المصادر الطاقوية بحصص متفاوتة إلا أن الصناعة هي أكبر مستخدم للطاقة في العالم ، فالنمو في استخدام الطاقة في هذا القطاع احتمال أن يصل إلى مستويات مرتفعة خاصة خلال الفترة 1990-2008 إلا أنه حدثت تخفيضات في كثافة استخدام الطاقة في الصناعة ، حيث ازداد الاستهلاك النهائي للطاقة على نطاق العالم من 6 جيجا طن من المكافئ النفطي في 1990 إلى 8.2 جيجا طن من المكافئ النفطي في 2008 أي تقدر هذه

الزيادة بنسبة 35 % ، أما متوسط الفرد فقد كانت الزيادة أقل ، حيث كانت 1.2 جيجا طن من المكافئ النفطي سنة 1990 إلى 1.3 جيجا طن من المكافئ النفطي في 2008 ، أي ما يزيد قليلا عن 7 % فشهدت الدول المتقدمة إرتفاع ثابت في الطلب على الطاقة حيث وصل إلى 3.4 جيجا طن من المكافئ النفطي سنة 2008 الذي يساوي 3.5 جيجا طن من المكافئ النفطي من متوسط الفرد، وازداد كذلك طلب البلدان النامية على الطاقة بشكل أسرع ، فبلغ 4.7 جيجا طن من المكافئ النفطي في 2008 أي 0.9 جيجا طن من المكافئ النفطي وذلك من متوسط الفرد ، حيث أنها تصل إلى 31 % من استهلاك الطاقة العالمي من بداية التسعينات إلا أن في الاقتصاديات المتقدمة تمثل الصناعة 24 % من استهلاك الطاقة.

الفرع الثالث : أهم مصادر الطاقة البديلة:

أولا : الطاقة الشمسية:

هي من أهم أنواع الطاقة التي يمكن استغلها من طرف الانسان فهي طاقة نظيفة ومتجددة مع الحياة ولا تغنى إلا بفناء العالم ، فهي تشع يوميا بمقدار لا يتغير ، فالشمس كرة متوهجة من الغازات يبلغ قطرها 1.39 مليون كيلومتر ، وتبلغ درجة حرارتها عند السطح حوالي 5762 درجة مطلقة ، وتستمد طاقتها العظيمة من تفاعلات الاندماج النووي الذي يحدث بين أنوية ذرات الهيدروجين والتي تعطي ذرة الهيليوم.

وتهبط طاقة الشمس على شكل اشعاعات كهرومغناطسية ، حيث يكون حوالي47 % منها أشعة مرئية و 45 % منها أشعة تحت الحمراء ، ونحو 8 % منها أشعة فوق البنفسجية وتنبعث طاقة الشمس بمعدل ثابت تقريبا يسمى بالثابت الشمسي ويقدر بنحو 1.35 كيلو وات /م^2 ، ولا يصل منها إلى الأرض إلا حوالي 70 % و 30 %

ينعكس إلى الفضاء مرة أخرى على هيئة موجات وإشعاعات وبالرغم من هذه المساهمة العادية للطاقة الشمسية من إجمالي الطاقات المتجددة ، فقد استقطبت اهتماما كبير وتميزت بمعدلات نمو عالية نسبيا حوالي 60 % سنويا ، وبصفة عامة ، يوجد بعض التبادل العالمي في المحطات الحرارية الشمسية وهي مشاريع في مراحل متطورة. (عماد تكواشت ، 2012، الصفحات 31-32)

ثانيا : الرياح :

هي طاقة مصدرها الهواء ويستخدم منذ العصور القديمة مثل : تسيير السفن وتدوير المطاحن لطحن الغلال والحبوب أو استخراج المياه من الآبار وذلك باستخدامها مباشرة أو بتحويلها إلى طاقة كهربائية لرفع المياه الجوفية إلى السواحل الشمالية (أحمد غربي و أمال العربي بن حورة، 07-08 نوفمبر 2015، صفحة 08)

واستغلال طاقة الرياح مستمدة من سرعتها والتي يجب أن لاتقل عن 8 ميل / ساعة و لاتزيد سرعته عن الحد الذي يحدده نوع الجهاز المستعمل في تلك العملية التحويلية والتركيز على المكان والارتفاع الذي يوضع فيه ، كما يوجد مصدر أخر لطاقة الرياح وهو من الدرجات المختلفة لتسخير الشمس ومن عدم استواء سطح الأرض ، وقوة طاقة الرياح تزداد بزيادة سرعة الرياح في الموقع (عماد تكواشت ، 2012، صفحة 37)

خلاصة الفصل الأول :

تناولنا في هذا الفصل الاطار النظري لحوكمة السياسات الطاقوية واستخلصنا أنه لا يوجد تعريف متفق عليه بل تعددت تعاريف الحوكمة وذلك لأنها تتوزع على جوانب عديدة لتحقيق تنمية شاملة . كما أن قطاع الطاقة يؤدي دورا مهم في حياة الانسان وأصبح عنصرا فعالا لذلك لا يمكن الاستغناء عن مصادرها في كل مجالات الحياة البشرية ، وعلى الرغم من كل الايجابيات التي تقدمها الطاقة للإنسان إلا أنها لا تخلو من سلبيات باعتبارها المهدد الرئيسي للبيئة ، ولذلك اهتمت الدول بالطاقات المتجددة النظيفة وكيفية حوكمتها.

الفصل الثاني
حوكمة السياسات الطاقوية كاستراتيجية لتطوير التجارة الدولية

إن إعتبار حوكمة السياسات الطاقوية أحد الركائز الأساسية للتجارة الدولية من خلال الاستهلاك و الاستغلال الأمثل للمواد الطاقوية في إنتاج و توفير المنتجات المحددة للتصدير و الاستيراد وفق تطبيق مبادئ الحوكمة هي وسيلة و غاية تطور التجارة الدولية و ذلك لأن هناك علاقة و صلة وطيدة بينهما و ذلك من خلال علاقة حوكمة السياسات الطاقوية بالتنمية الاقتصادية المستدامة و علاقة هذه الأخيرة بالتجارة الدولية و لذلك سنتطرق في هذا الفصل الى الإطار المفاهيمي و النظري للتجارة الدولية في المبحث الأول و الى علاقة حوكمة السياسات الطاقوية بالتجارة الدولية في (المبحث الثاني)

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي و النظري للتجارة الدولية

إن التبادل بين الدول عن طريق استيراد المواد أو الأجهزة التي لا تملك الدولة فيها اختصاص بالمقابل تصدير المواد أو الأجهزة التي تملك فيها اختصاص هو الأمر الذي تقوم عليه التجارة الدولية (و لهذا سنتطرق في هذا المبحث الى ماهية التجارة الدولية في (المطلب الأول)، و الى تطور النظريات المفسرة لقيام التجارة الدولية و سياساتها في (المطلب الثاني)

المطلب الأول : ماهية التجارة الدولية

للتجارة الدولية دور هام و أساسي في تنمية اقتصاد الدول ، و ربط الدول مع بعضها البعض نتيجة مفروضة لقيام هذه التجارة ، و لهذا سنتطرق في هذا المطلب الى مفهوم التجارة الدولية و الى أهميتها ، و محدداتها

فرع الأول : مفهوم التجارة الدولية

_ تعرف التجارة الدولية على أنها فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية الممثلة في حركات السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين الدول المختلفة ، فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع و الخدمات بين الدول المختلفة (السيد محمد أحمد السريتي، 2003، صفحة 08)

فهي تلعب دور مهم في تنمية اقتصاد الدول ، و يعتبر التخصص في الإنتاج و تقسيم العمل الدولي من أهم ركائز قيام التجارة الدولية .

_ و حسب هذا المفهوم تجد الإشارة الى الفرق بين التجارة الخارجية و التجارة الدولية رغم أن العديد من الكتابات _ تدل على نفس المعنى ، فمصطلح التجارة الخارجية

تشير إلى تبادل أو تنقل السلع المنظورة بين الدول ، أم مصطلح التجارة الخارجية تشير الى تبادل أو تنقل السلع المنظورة و الغير منظورة (الخدمات) بين الدول ، و الهجرة الدولية ، و الحركة الدولية لرؤوس الأموال و التوافق البيئي ، و لهذا تصبح التجارة الخارجية جزءا من التجارة الدولية (سامي عفيف حاتم، 1993، صفحة 36)

الفرع الثاني : أهمية التجارة الدولية

تعد التجارة الدولية من القطاعات الحيوية في كل اقتصاديات الدول النامية و المتقدمة ، و تستد أهمية التجارة الدولية استفادة كل دولة من مزايا الدول الأخرى لكونها لا تستطيع إشباع حاجات مجتمعها بالاستنادة الى مواردها الذاتية ، كما أن الاستغلال الأفضل لمواردها يؤدي الى الاكتفاء الذاتي من ناحية و تصديره من ناحية أخرى . و يمكن [2] توضيح أهمية التجارة الدولية فيما يلي :

_ تساعد في الحصول على المزيد من السلع و الخدمات بأقل تكلفة نتيجة لمبدأ التخصص الذي تقوم عليه :

_ تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام المنتجات ،

_ تساعد في زيادة الرفاهية للمجمعات عن طريق توسيع قاعدة الاختيار فيما يخص مجالات الاستثمار و الاستهلاك

_ تعد مؤشرا هاما لقياس قدرة الدول على الإنتاج و التسويق و المنافسة في السوق الدولي

_ نقل التكنولوجيا و المعلومات الأساسية التي تسمح ببناء اقتصاد متين و تعزيز التنمية المستدامة (رشاد العصار وأخرون ، 2008، صفحة 16)

_ و تكمن الأهمية الكبرى للتجارة الدولية في علاقتها بالتنمية ، فالتنمية الاقتصادية و ما ينجم عنها من ارتفاع في حجم الدخل القومي تؤثر في حججم و نمط التجارة الدولية و العكس ، حيث أن التغيرات في ظروف التجارة الدولية تأثر في تركيبة الدخل القومي و مستواه و بالتالي في التنمية الاقتصادية للدول (عريبي مريم ، صفحة 05)**الفرع الثالث : محددات التجارة الدولية**

تكمن محددات التجارة الدولية في أربع اتجاهات هي : (عريبي مريم ، الصفحات 05-06)

1_ **الاتجاه الأول** : و هو الاتجاه الذي وضحه " أدم سميث " في كتابه المشهور " ثروة الأمم " حيث يرى أن تقسيم العمل الدولي يفرض على كل دولة أن تتخصص في انتاج السلعة لها ميزة في انتاج نفس السلعة ، و تبادل الفائض منها مع دولة أخرى ليس لها ميزة في انتاج نفس السلعة ، أي تصدر الدولة السلة التي تنتجها بنفقات مطلقة أقل ، و تستورد السلعة التي تنتجها بنفقات مطلقة أقل أعلى ، فحسب أدم سميث التجارة الدولية تقوم على أساس قانون النفقات المطلقة

2 _ **الاتجاه الثاني** : و هو الاتجاه الذي وضحه " دافيد ريكارد " و هذا الاتجاه جاء تحت قانون النفقات النسبية ، و هذا بسبب أنه توجد دول لا تتميز بأي ميزة مطلقة في انتاج أي سلعة و بالتالي لا تقوم عند اختلاف التكاليف النسبية لسلع المنتجة

3_ **الاتجاه الثالث** : و هذا الاتجاه الذي وضحه الاقتصادي " بورتر " من خلال وضع قاعدة " الميزة التنافسية " ، لتطوير فكرة النسبية لكي تعبر عن تمتع احدى الدول بميزة في انتاج سلعة معينة من خلال قدرة عناصر الانتاج الحديثة (تكنولوجيا ، رأس مال البشري ...) و بالتالي احداث التبادل الدولي .

4 _ **الاتجاه الرابع** : و هذا الاتجاه قائم على قاعدة القدرة التنافسية ،ن و هو قدرة الدول في تلبية احتياجات الأسواق العالمية الى جانب تحقيق مستوى معيشي متفع لمجتمعات هذه الدول على المدى الطويل

المطلب الثاني : تطور النظريات المفسرة لقيام التجارة الدولية و سياستها

ظهر التجارة الدولية منذ و ظهور النظريات التي تحاول تفسير مبادئها و أليتها خلال قرنين من الزمن الماضيين ، و قامت الدول و خاصتا الدول النامية فرض قيودا تجارية لتشجيع النمو الصناعي لديها ، بدلا من الاعتماد على الزراعة أو المعادن كما فرضت المنافسة الدولية اتباع بعض الأطراف التجارة الدولية لسياسات تجارية تمنعها الدخول الى أسواق العالم بكفاءة عالية ، و لهذا سنتطرق في هذا المطلب الى النظريات المفسرة لتجارة الدولية و سياساتها ، حيث نذكر النظريات الكلاسيكية المفسرة لتجارة الدولية و النظريات المفسرة لتجارة ادولية في العصر الحديث و السياسات التجارية

الفرع الأول : النظريات الكلاسيكية

أولا : نظرية " أدم سميث " : إن أول اقتصادي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول هو العالم الاقتصادي الشهير " أدم سميث " في كتابه " ثروة الأمم " حيث استخدم الفرق المطلق في تكاليف الانتاجية بين الدول أو ما يعر بالميزو المطلقة و تقاس الكلفة الحقيقية بمقدار وقت العمل اللازم في انتاج السلعة و حسب هذا المفهوم فان السلع ستبادل بعضها وفقا لنسبة ساعات العمل المستخدمة في انتاجها ، فمثلا " اذا كان يلزم لإنتاج وحدة طعام (10) ساعات عمل في حين انتاج وحدة من الملابس يلزمها(30) ساعة فان عمل ذلك يعني أن كل (3) وحدات من الطعام تعادل وحدة واحدة من الملابس و الفرضية الضمنية هنا أن

العمل هو العنصر الانتاجي الوحيد و بالتالي فإن كلفة العمل تقيس كلفة الانتاج الاجمالية ومن جهة أخرى فإن ميكانيكية جهاز السوق الحر و المنافس داخل الاقتصاد ستضمن بقاء تبادل السلع. (مريم عريبي، صفحة 25)

ثانيا : نظرية دافيد ريكاردو

(في القرن التاسع عشر قام الاقتصادي الكبير الإنجليزي) " دافيد ريكادو" بنفس النظرية السابقة في كتابه المشهور عن التجارة الخارجية " الإقتصاد السياسي و الضرائب " وأعلن عن قانون " الميزة النسبية " و طبق لهذه النظرية فإن ريكا دو يؤد بأنه ليس كل الدول لديها ميزة مطلقة في أي من سلعها و ذلك بسبب الطرق التقليدية في الإنتاج أو غير الكفؤة أو بسبب عدم تمكنها من بناء مشاريع ضخمة للاستفادة من الوفر في التكاليف كما هو الحال في الدول المتقدمة. (مريم عريبي، صفحة 29)

وذلك أكد "ريكاردو" في كتابه أن شرط توفر الميزة المطلقة للدولة في إحدى السلع ليس ضروريا ، بل يكفي أن يتوفر لديها ميزة نسبية لكي تقوم بالتبادل الدولي ، وذلك في قوله : " أن التجارة الدولية لن تفيد دولة واحدة بالذات و إنما تفيد جميع الأطراف المشتركة ، و أنها تقوم حيثما اختلفت التكاليف النسبية للسلع المنتجة ". (محمد حشماوي ، 1993، صفحة 23)

ثالثا : نظرية " جون ستيوارت ميل " :

ونظرا لما تركه "ريكاردو" في طريقة تحديد معدل التبادل الفعلي و ليس حدوث التجارة ن فجاء " جون ستيوارت ميل " _ "john stuort mill" بنظريته للقيم الدولية الذي يرى فيها أنه " تتبادل منتجات بلد معين مقابل منتجات بلد آخر بأثمان معنية تسمح لصادراتها بتغطية واردتها و الدولة التي تستفيد من التجارة الدولية هي تلك

التي يكون فيها الطالب على منتجاتها اكبر من طلبها على المنتجات الأجنبية ". (عريبي مريم ، صفحة 08)فحسب هذه النظرية فإن التبادل الدولي أو ما يعرف بالتجارة الدولية يرتكز على قوة و مرونة الطلب المتبادل.

رابعا : نظرية هيكشر أولين :

_ أم هكشر ـ أولين جاءت نظريته امتداد لنظرية ريكاردو (الميزة النسبية) حيث يرى هيكشر ـ أولين أن التبادل الدولي يقوم على أساس المزايا النسبية لكل دولة مصدرة للسلع التي لها زيادة في عناصر إنتاجها مركز على جانب العرض و اختلاف دوال الإنتاج للسلع بين الدول في تفسيره لأسباب التجارة الدولية ، حيث اعتبر التفاوت في عناصر الإنتاج عند الإنتاج هو شيء عادي و ثبات دالة الإنتاج للسلعة الواحدة في كل العالم ن كما اضاف أن الأسعار تتأثر بأذواق المستهلكين بطريقة عكسية. (عريبي مريم ، صفحة 08)

خامسا : نظرية " ليونيتف "

ومن أجل اختبار صحة نظرية هكشر ـ أولين قام " ليونيتف " بعدة محاولات في اختبار النظرية ، حيث استخدم فيها جدول المداخلات و المخارجات الأمريكي لسنة 1948 وقام بحساب معدلات (رأس المال / العمل) في بعض صناعات التصدير الهامة و بعض الصناعات التي تنتج سلعا بديلة لبعض الواردات الهامة ، و ذلك للدلالة عن درجة كثافة العنصرين ، واستنتج ليونيتف من خلال دراسته أن واردات الولايات المتحدة الأمريكية هي سلع كثيفة رأس المال نسبيا ، أما صادراتها فهي كثيفة العمل نسبيا إلا أن الرأي الشائع هو أن اقتصاد هذه الدولة يتميز بوفرة نسبية في عنصر رأس المال (Pauk Krugman et Maurice Obstfeld, 2006) ، وهذا تناقض في اختبار ليونيتف.

_ فنظرية " هكشر_ أولين " تفسير التبادل الدولي للسلع لكن هي نظرية تجريدية بالاستناد إلى فروضها .

الفرع الثاني : النظريات المفسرة لتجارة الدولية في العصر الحديث :

أولا نظرية " ليندر" : يميز " ستيفان ليندر" عند تفسيره للتجارة الدولية بين تجارة المنتجات الصناعية و المنتجات الأولية حيث يرى في أن الأولى تكون بين دول لا تختلف في نسب عناصر الإنتاج ، أما الثانية فنقوم بين الدول المتقدمة و الدول المتخلفة ، حيث حسب ليندر فإن الموارد الأولية تتوفر في الدول النامية ، أما المنتجات الصناعية فيمكن أن تكون ميزتها النسبية مرتبطة بأهمية الطلب المحلي على السلع المصدرة ، فمفهوم " كثافة التجارة عند ليندر مقياسا لحجم التجارة بين الدول فكلما كان تشابه هيكل الطلب في بلدين كلما كانت التجارة بينهما أكثر كثافة إلا أن الاختلاف في متوسط الداخل بين الدول هو عثرة أمام هذه التجارة. (عريبي مريم ، الصفحات 10-11)

ثانيا : نموذج الفجوة التكنولوجية (نظرية " بوسنر") :

_ ركز بوسنر " M V Poner " في نظريته على فكرة الاحتكار التكنولوجي وذلك بأن البلد التي لها ميزة نسبية في إنتاج سلعة حديثة تتيح له الفرصة في احتكار السوق الدولي لفترة زمنية معينة ، أي أت الاحتكار مرتبط بالتقدم التكنولوجي لكل دولة في إنتاج و تصدير السلعة. (عريبي مريم ، صفحة 11)

ثالثا : نظرية " فيرنون " :

_ أما نظرية "دورة المنتج" التي قام بها المفكر الاقتصادي " فيرنون " "R vernon" فتفسير قيام التجارة الدولية على أن المنتجات الصناعية و خاصة سلع الانتاج و

السلع التي يستهلكها أصحاب الدخول المرتفعة تمر بثلاث مراحل. (الصادق بوشنافة، 2007، صفحة 12)

1_ **مراحل المنتج الجديد** : حيث تتم هذه المرحلة في دولة صناعية ذات مستوى داخل فردي مرتفع و تكنولوجيا متطورة ، ومن أهمها الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن أهم خصائصها أن إنتاج السلع الجديدة يتم عادة على السوق الداخلي ، كما أن نفقات الانتاج تكون مرتفعة ، و بذلك احتكار السوق باحتكار التكنولوجيا ، ومن شروطها كفاءة تقنية مادة و بشرية عالية ، ومستوى متقدم من البحوث النظرية و التطبيقية ، و توفر سوق داخلي قادر على استيعاب المنتجات الجديدة ، و ضرورة توفر طاقة تكنولوجية تسمح بإيجاد منتجات جديدة أو تحسين جودة المنتجات القائمة.

2_ **مرحلة النمو** : في هذه المرحلة تزداد انتشار المنتج و تتحسن نوعيته و بالتالي تنخفض نفقات الإنتاج بفعل التحسن في و سائل الإنتاج ، وظهور المنافسة المحلية بسبب تقليد التكنولوجيا من طرف شركات أخرى ، و بتالي يبدأ من هنا ظهور الظواهر الاقتصادية الهامة منها : الاستثمارات الاجنبية ، الحركات الدولية لرؤوس الاموال و تزايد دور الشركات صاحبت الاختراع في إنشاء فروع لها في الفارج أي في الدول المستوردة للمنتج ، سواء كانت دولا صناعية متقدمة أو البلدان المصنعة حديثا.

3_ **مرحلة المنتج النمطي** : تشهد هذه المرحلة تطورات هامة التي تؤدي في الاخير إلى تطابق خصائص سلعة دورة المنتج مع خصائص سلع دورة المنتج خاصة في النواحي التالي: (سامي عفيف حاتم، 1993، صفحة 232)

تمثل دوال الانتاج بالنسبة للسلعة الواحدة بين مختلف الدول ، أي أن التكنولوجيا تصبح نمطية و شائعة الاستعمال.

اختفاء ظاهرة اقتصاديات الحجم و الخضوع الانتاج لقانون الغلة الثابتة و المتناقضة.

سيادة المنافسة الكاملة في أسواق السلع و خدمات عناصر الانتاج ، حيث أن السعر هو الاداة التنافسية الرئيسية.

يترتب على نمط السلعة استبعاد إمكانية حدوث انعكاس لدوال الانتاج.

الفرع الثالث : السياسات التجارية :

_ مما سبق التجارة الحرة بين الدول هي فائدة لجميع الدول المتاجرة الا أن الحكومات تتدخل في سياسات التجارية الدولية وذلك بهدف تقييد التدفقات التجارية الدولية بطرق مختلفة ، و يكون هذا التدخل خاصتا في الدول النامية الفقيرة التي تعتمد بشكل مباشر على الضرائب و الجمارك المحلية كمصدر رئيسي لتمويل نفقاتها المدنية و العسكرية و يمكن تقسيم سياسات الحوكمة في التجارة الدولية إلى قسمين هما :

أولا _ السياسة الضريبية : و هي كل الضرائب التي تفريضها الحكومات على الواردات و الصادرات معا .

ثانيا _ السياسة الغير ضريبية : وهي كل القيود الغير ضريبية المفروضة على التدفقات السلعية و الخدمية بين الدول ومن أهمها سياسات التحديد و الاختيار للصادرات .

ـ إلا أنه توجد أشكال أخرى أقل أهمية من هذا التقسيم تتمثل في قيام الحكومة بالتمييز في مشترياتها ضد الممارسات الحكومية التي تعود على التجارة الدولية. (جمال جويدان ، الصفحات 67-68)

كما تعبر السياسة التجارية عن " مجموعة الاجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التجارية مع الدول الاخرى بقصد تحقيق أهداف معنية ". (مريم عريبي، صفحة 13)

أهمها :

أ_ سياسة حماية التجارة الدولية : حيث تقوم الدولة بتقييد أو فرض قيود على تجارتها الدولية رعاية لمصالحها و حماية أعماله من المنافسة الاجنبية ، وزيادة الارتدادات العامة لدولة.

ب_ سياسة الحرية التجارية : وهي مجموعة الاجراءات التي تقوم بتخفيض أو إزالة القيود لتساهم في تدفق أو حركة التجارة الدولية على حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة و بتالي زيادة الدخل القومي للأطراف المتبادلة و تخصص أفضل للموارد الاقتصادية و زيادة مستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني ، و تعظيم الصادرات في اتباع استراتيجية الانتاج من أجل التصدير ومن تحقيق التوازن الخارجي .

المبحث الثاني : علاقة حوكمة السياسات الطاقوية بالتجارة الدولية

علاقة حوكمة السياسات الطاقوية بالتجارة الدولية هي علاقة وطيدة و هذا للدور الفعال الذي تلعبه الطاقة في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية وذلك للأهمية القصوى للموارد الطاقة ، و لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم أبعاد التنمية و الطاقة ضمن المشروع العالمي للاستدامة في المطلب الاول ، و إلى اقتصاديات الطاقة و

التنمية و أهمية التحليل الاقتصادي للموارد الطاقوية في (المطلب الثاني) ن و التوازن في سوق الطاقة بين العرض و الطلب و الاتفاقيات المبرمة بين الاتحاد الاوروبي و الدول المعاربة في إطار ترشيد الطاقة في (المطلب الثالث)

المطلب الأول : أهم أبعاد التنمية المستدامة و الطاقة ضمن المشروع العالمي للاستدامة

إن التنمية و الطاقة التجارة الدولية و لهذا سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم أبعاد التنمية المستدامة ، و إلى الطاقة ضمن المشروع العالمي للاستدامة .

الفرع الاول : الطاقة ضمن المشروع العالمي للاستدامة : (براجي صباح، الصفحات 20-21)

إن قضايا تخفيف الفقر و تغيير أنماط الانتاج و الاستهلاك غير دائم و الحفاظ على الموارد و عقلنة ادارتها و دور الطاقة في التنمية الاقتصادية و بالتالي تحقيق أهداف الاستدامة و بالتالي مواجهة صعوبات العالم في هذا المجال ، و التي أبرزتها قمة جوها نسبرغ وهي القمة العالمية التي عقدة بجوها نسبوغ عام 2002 حول التنمية المستدامة و التي ركزت على:

أولا : الطاقة و النمو الاقتصادي :

إن الارتباط أو العلاقة الوطيدة بين الاقتصادي و استهلاك الطاقة تطورت عبر الزمن وهذا للدور الذي تلعبه الطاقة في سعي الانسان للحصول على مستوى معيشة أحسن و ازدادت أهمية هذا الدور مع الثورة الصناعية و ماتبعها.

ثانيا : الطاقة و التنمية البشرية : إن أهم مؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الامم المتحدة للتنمية ، هو مؤشر مركب من ثلاث مقاييس هي : (العمر

المتوقع عند الولادة ، مستوى التعليم ، و مستوى الدخل الفردي) ، وتتجلى العلاقة بين التنمية البشرية و الطاقة في الارتباط القوي بين متوسط استهلاك الفرد من الطاقة و مؤشر التنمية البشرية في الدول النامية خاصتا ، كما أن استهلاك الفرد من مصادر الطاقة التجارية يلعب دورا هاما في تحسين مؤشرات التنمية البشرية وبالتالي تحسين خدمات التعليم و العمل و الصحة و بالتالي الوصول إلى مستوى معيشة أفضل.

الفرع الثاني : قضايا أساسية لحوكمة المصادر الطاقوية

إن حوكمة المصادر الطاقوية تكون أكثر فعالية ونجاعة في التصور و التطبيق عند ما ترتكز على المساواة والمشاركة والشفافية وكذا القدرة على التوقع و الاستجابة ويتحقق هذا باعتماد على ثلاثة عناصر أساسية يتم الاهتمام بها وهي ما يلي (برجي صباح ، مرجع سابق، الصفحات 60-63)

1- مشاركة أصحاب المصلحة (مثلث الحوكمة):

إن أبرز المتغيرات في دوال تعظيم المكاسب لسكان البلدان المصدرة هي الموارد الطاقوية والتي تعتمد على رسم وتخطيط مستقبل المنطقة العربية وأهمها في التنمية ، وتعتمد الحوكمة في هذا الاطار على ثلاثة مجموعات تعرف بمثلث الحوكمة وهي الدولة ، مجتمع الأعمال والمجتمع المدني ، والتي تلعب دورا بارزا في حوكمة الموارد الطاقوية ، حيث يجب على المجتمع المدني أن يتمتع بالكفاءة في تأدية دوره الرقابي حتى يخول له المشاركة في تخطيط وترقية أنماط استغلال النفط والغاز وفقا لاتخاذ قرارات طويلة المدى وذلك بالاعتماد على المجالس الاستشارية للمواطنين ، وبالتالي تحقيق مشروع التحول التدريجي نحو الطاقات المتجددة.

2-إصلاح القطاع العام :

لتطبيق المفاهيم الفنية والاجرائية لحوكمة الموارد يجب الالتزام بمبادئ الحوكمة وفق إجراء جملة من التغيرات هدفها ما يلي :

- محاربة الفساد وإرساء مبادئ الحوكمة ضمن مختلف قطاعات الدولة.
- خفض المعونات للوقود الأحفوري وزيادة الضرائب عليها بطريقة مدروسة لتغطية التكاليف الناشئة عن الاضرار بالأمن والبيئة.
- دعم جهود البحث والتطوير من الناحية القانونية والمؤسسية لتحسين كفاءات وتقنيات الطاقة المتجددة وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق في مجال البحث والتطوير للطاقة المتجددة وتطبيقاتها.
- تقوية وتعزيز السياسات الحكومية والمحلية بشأن الطاقة.
- من مستلزمات إيجاد نظام أكثر استدامة لاستخدامات الطاقة ، إصلاح نظام الأسعار، وذلك بأن الحكومات عندما تتبع إجراءات تدعيم تخفيض الأسعار بتعين عليها أن تتقص التدابير والإجراءات الكفيلة بضمان وصول أسعار الطاقة الكلاسيكية إلى مستوى يحقق الأمن والسلامة البيئة.
- الالتزام بالسياسة الاقتصادية الكلية الرشيدة كأحد المتطلبات الهامة من أجل الحوكمة السليمة للموارد الطاقوية للوصول إلى تنمية مستدامة ، وفق للاستثمارات خارجية ، وهذه الأخيرة هي عبارة عن عقود استثمارية مرتبطة بالنفط والغاز لابد أن تستجيب إلى:
- حماية قاعدة الموارد للأجيال الحالية والمقبلة؟
- تلبية احتياجات البلد من الطاقة قبل التوجه للتصدير.
- الالتزام بالمعايير والتقنيات ذات الكفاءة والصديقة للبيئة.
- حماية حقوق الأفراد ، حماية البيئة من التلوث ودعم الحق في التوظيف.

- تحقيق أقصى قدر من الايجابية والتعديل من التأثير السلبي في قطاع الهيدروكربونات.
- الإلتزام بالمساعدات الدولية لتطوير عقود أفضل.
- ضمان الضوابط القانونية والاتفاقيات والمعاهدات وإلغاء عقود الشركات في حال الإخلال بالشروط والضوابط.
- استثمار عوائد النفط والغاز في تطوير الطاقة المستدامة.
- تحقيق أقصى قدر من الفوائد للاقتصاد المحلي (تقاسم العوائد ، التوظيف...)

3-الشركة بين القطاع العام والقطاع الخاص:

يعتبر هذا بين القطاعين إستراتيجية أساسية لخلق قاعدة اقتصادية ، صناعية ، معرفية وخدمية قادرة على الاستمرار والنمو والمرونة في المستقبل ، ذو أهمية كبيرة لتحويل أنماط الاستهلاك والإنتاج للطاقة لتكون أكثر استدامة ، وتطوير آلية الاعتماد على الطاقات المتجددة من خلال استخدام المصادر الشمسية

الفرع الثالث : قضايا أساسية لحوكمة المصادر الطاقوية

إن حوكمة المصادر الطاقوية تكون أكثر فعالية ونجاعة في التصور والتطبيق ، عندما ترتكز على المساواة والمشاركة والشفافية وكذا القدرة على التوقع

المطلب الثاني : اقتصاديات الطاقة و التنمية و أهمية التحليل الاقتصادي للموارد الطاقوية

إن المشاكل التي تواجهها الدول في استغلال الموارد الطاقوية وفي استهلاك الطاقة و كذا انتاجها أدى بها إلى العمل على و ضع أسس الحوكمة من أجل تصحيح طريقة الاستغلال و بالتالي المحافظة على الاقتصاد ككل ، لهذا سنتطرق في هذا

المطلب إلى اقتصاديات الطاقة ة التنمية ، وإلى أهمية التحليل الاقتصادي للموارد الطاقوية.

الفرع الأول : التوجيه الجديد للمؤسسات البترولية – الطاقات المتجددة (أمال رحمان ، أنفال نسيب ، ، ديسمبر 2014، صفحة 49)

1- التزام المؤسسات البترولية في ظل الحوكمة الجديدة:

نظرا للوعي بالتطور العالمي وبزيادة الوعي السياسي ، فإن أغلب المؤسسات البترولية الغربية تسعى جاهدة للبحث عن إعادة تشكيل لالتزامها الأخلاقي من خلال إعداد مواثيق فردية للسلوك والعمل التي تنظم العلاقات داخل المؤسسة ومع شركائها التجاريين.

وفي الوقت الحالي تكثف المؤسسات البترولية علاقتها مع المجتمع المحلي لتحصل على علامة ايجابية ومميزة ، والعمل بدعم التكوين والتعليم واستعمال منتجات وخدمات محلية أو تعمل مع الحكومة ومنظمات أخرى لتنمية الاقتصاد المحلي ، وبحوار مع ممثلي المنظمات غير الحكومية ومسيرين محليين ينشأ تفاهم مشترك وتولد شروط جديدة للثقة.

وفي ظل التزام المؤسسات البترولية بتحقيق الأخلاقيات فإنها في السنوات الأخيرة سعت جاهدة إلى التحول إلى استعمال الطاقات المتجددة نتيجة قرب استزاف الاحتياطي العالمي من الطاقات الأحفورية وخصوصا البترول ، وهذا لأن استعمال الطاقات المتجددة في هذه المؤسسات هو جزء من حماية البيئة وبالتالي حوكمة جديدة لهذه المؤسسات.

2- استثمار المؤسسات البترولية في الطاقات المتجددة كجزء من الحوكمة:

إن الكثير من الاستثمارات في الطاقات المتجددة تأتي في جيوب مؤسسات بترولية وهذه الأخيرة التي تعمل على تزويد مواقعها بمعدات وتجهيزات تعمل بالطاقة الشمسية وطاقة الرياح ، وتسعى هذه المؤسسات أيضا على مؤسسات تصنع الألواح الشمسية ، وإنشاء مزارع لطاقة الرياح.

وفي الأعوام 15 الأخيرة ، أنفقت خمس مؤسسات بترول حوالي 5 ملايين دولار من أجل تطوير مصادر للطاقة المتجددة ، ويمثل 10 % من 50 مليار دولار تقريبا ثم ضخهم إلى قطاع الطاقة النفطية ، من خلال صناديق استثمارية ومستثمرين أثناء تلك الفترة ، وتعتبر الطاقات المتجددة مشروع ثانوي بالنسبة لمؤسسات البترول العالمية بعد المحروقات التي تأخذ حصة الأسد في استثماراتها.

وقد أنفقت شيفرون حوالي 3،2 مليار دولار منذ عام 2002 على الطاقة المتجددة والبديلة وخدمات توفير الطاقة ، وتخطط الأتنطق 2 و7 مليار دولار في ثلاثة أعوام حتى 2011 ، في مجموعة من المشروعات ، من بينها مشروع يساعد على تحسين توفير الطاقة في المؤسسات والهيئات الحكومية .

وكما قامت بي بي BP بعرض منشأت للطاقة الشمسية منذ 1980 في 160 دولة ، وفي حين قامت شال بتطوير طاقة الكتلة الحيوية، الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ، كما قامت توتال بتطوير وتسويق الأنظمة الكهروضوئية ، والاستثمار في طاقات متجددة أخرى (طاقة الرياح ، طاقة الأمواج) ، فضلا عن الطاقة النووية.

الفرع الثاني : أهمية التحليل الاقتصادي للموارد الطاقوية :

ويمكن توضيحها فيما يلي : (براجي صباح، الصفحات 33-34)

_ ضرورة المحافظة على الموارد المتاحة و الاستغلال الامثل لها .

_ تجنب الازمات الاقتصادية ، و تقديم المسار الصحيح للتخطيط البيئي و الاقتصادي على المدى البعيد .

_ عدم القدرة على تصحيح أخطاء استخدام الموارد أي عدم القدرة على الاسترجاع .

_ حالة عدم التأكد المصاحبة لقضايا و مشكلات الموارد و البيئة يحتم دراستها لاستغلالها بشكل أمثل .

_ استشراف الاستدامة الاقتصادية للمجتمعات تعتمد على كفاءة استغلال الموارد المتاحة ، و التوزيع الزماني المكاني و القطاعي لاستثمارها ، فضلا عن أهمية تفعيل جهود البحث عن البدائل ، خاصة إذا تعلق الامر بالموارد التقليدية الناضبة التي تمثل المتغير الاستراتيجي في دوال التنمية و الرفاه البشري.

_ ظهور أزمات عالمية (كأزمة الطاقة و الغذاء و التلوث البيئي ...) و

_ العلاقة المتبادلة بين البيئة و النشاط الاقتصادي

_ نمط استهلاك الطاقة في إطار متطلبات النشاط الاقتصادي ، يخلف اثار بيئية خطيرة على الانسان و البيئة مما يستدعي خلق نموذج يحقق الاهداف الاقتصادية و يستجيب للمتطلبات البيئية .

_ التزايد السكاني و الضغط على قاعدة الموارد الطاقوية ، مما يؤدي إلى دراسة و تحليل انماط الانتاج و الاستهلاك و طرق ترشيد استخدامها و طرق المحافظة على رفاهية الاجيال الحالية المستقبلية .

_ الاثار الخارجية لاستخدام الموارد ، التي تتميز بالأثار السلبية على الرفاه البشري إذا لم يتم تصحيحها بالسياسات الاقتصادية المواتية لها .

المطلب الثالث : التوازن في سوق الطاقة بين العرض و الطلب و الاتفاقيات المبرمة بين الاتحاد الاوروبي و الدول المغاربية في ايطار ترشيد الطاقة .

إن الركائز الاساسية التي تعتمد عليها التجارة الدولية هي أسواق الطاقة و انشاء سوق مشتركة بين الدول ولهذا سنتطرق في هذا المطلب إلى التوازن في سوق الطاقة بين العرض و الطلب في (الفرع الاول) ، و الاتفاقيات المبرمة بين الاتحاد الاوروبي و الدول المغاربية في إطار ترشيد الطاقة في (الفرع الثاني).

الفرع الاول : التوازن في سوق الطاقة بين العرض و الطلب : (عبد الجليل علي عباس، الصفحات 80-81)

منذ و ظهور صناعة الطاقة اتسمت أسعارها بالتقلب الحاد في بعض الاحيان و بالتالي ليس غريب محاولة المنتجين الاساسين بالسيطرة على هذه الاسعار وذلك بالتحكم في الانتاج و هذا من أجل التقليل من تذبذبها ومن أجل هذا يكون التوازن عن طريق عنصرين :

أولا : التوازن عن طريق الاسعار :

إن بقاء الاسعار بشكل دائم في سوق الطاقة و متزايد قليلا يعود في صالح الدول المنتجة و المستهلكة معا ، وذلك بان انخفاض الاسعار يؤدي إلى امتناع حتى الدول المنتجة التي لا تحقق عائدات (ربع نفطي) من بيع النفط ، ويؤدي إلى غلق عدد مبير من الابار منخفضة الانتاج في كثير من الدول التي ترتفع كلفة الانتاج فيها و بالتالي حدوث أزمة في الإمدادات الامنية للطاقة و بالتالي التأثير السلبي على الاداء الاقتصادي العالمي ، أما الارتفاع المفرط في هذه الاسعار يؤدي إلى الاتجاه بدائل طاقوية أخرى و بالتالي تطوير هيكل الاقتصادي العالمي و حدوث تضخم نقدي عالمي جراء ذلك .

ثانيا : دور أوبك في المحافظة على استقرار السوق بين العرض و الطلب

نظرا لما تملكه دول الاوبك من احتياطات نفطية ضخمة فلا يمكن استعبادها من السوق النفطية حيث أكد الناطق باسم " أوبك " " الدكتور عبد الرحمن الخويجي " أن استقرار السوف النفطية في العالم بأسعار منطقية و تدعيم نمو الاقتصاد العالمي ، وأضاف كذلك بأن وجود أكبر مخزون استراتيجي نفطي في العالم لدى دول الاوبك يصل إلى حوالي 65% من حجم مخزوق الطاقة الاحفورية من شأنه أن يدعم دوره في تحقيق الاستقرار في السوق و المحافظة على التوازن بين العرض و الطلب . أو أن الاوبك مع الارتفاع الحاد في الاسعار في المدة الاخيرة طلبت منن دول الاعضاء و خاصتا التي لها قدرات انتاجية عالية باستخدام طالقتها الانتاجية القصوى في مبادرة تهدف إلى ارسال رسالة قوية إلى السوق وكل الاطراف المعنية في قطاع صناعة الطاقة وذلك وفق تطبيق الالية السعرية و تفعيلها بهدف استقرار الاسعار عند معدلات منطقية و مقبولة مع جميع الدول المنتجة و المستهلكة معا .

الفرع الثاني : الاتفاقيات المبرمة بين الاتحاد الاوروبي و الدول المغاربية في إطار ترشيد الطاقة :

إن إنشاء سوق متوسطية للطاقة هو عنصرا في منتهى الاهمية لمواجهة الطلب المرتفع للطاقة في الدول المتوسطة الجنوبية ، حيث نصت هذه الاتفاقية سنة 98 على أولويات العمل بالطاقة و بالتالي ضمان أمن إمدادات الطاقة ، وكذا تنافسية قطاع الطاقة المتجددة و نتسيق القواعد و المعايير ، و هذا بين كل من تونس و المغرب مع الاتحاد الاوروبي تحت ايطار ترشيد أو حوكمة الطاقة ، وهذا وفق عنصرين أساسيين :

أولا المساعدات الاوربية لتونس و المغرب في إطار ترشيد الطاقة :

حيث عمل الاتحاد الاوروبي في ظل سياسته المتوسطة مع دول الجنوب في الفترة 2011_2013 إلى حكومة القطاع العام و خاصتا الطاقوية في كل من تونس و المغرب ، بحيث تم تحديد 540 مليون يورو لمجموعة الدول المغاربية في هذه الفترة.

ثانيا : الاتفاقية الاقليمية المتعلقة بالطاقات المتجددة و الكفاءة الطاقوية :

في صيغة الشراكة الاورو متوسطية الاقليمية شاملة _ جنوب ، قامت البرامج الجهوية للتعاون الطاقوي بين الاتحاد الاوروبي والجول المغاربية بتركيز على أسواق الكهرباء الجهوية ، وكفاءة الطاقة و الطلقات المتجددة و الحوكمة البيئية بحيث يعتبر الاتحاد الاوروبي الطاقة من أولاويات الشراكة و عنصر أساسي في بناء منطقة مشتركة من الازهار و الاستقرار ، فقام بتمويل مشروع الاندماج التدريجي لا سواق الدول المعاربة في سوق الكهرباء للاتحاد الاوروبي ، بقيمة قدرها 5,6 مليون يورو خلال 2006_2010 ، بهدف إنتشار سوق كهربائية اخل الدول المغاربية ، وفي 2008 طرح الاتحاد الاوروبي فكرة أو خطة الطاقة الشمسية وذلك بهدف رفع قدرات إنتاج الطاقة المتجددة و تعاون الاتحاد الاوروبي مع الاتحاد المغربي .

خلاصة الفصل الثاني :

نستخلص في هذا الفصل أن حوكمة السياسات الطاقوية تتجه نحو حتمية الطاقات المتجددة والاستثمار فيها وفتح المجال لتحقيق جملة من المكاسب ، ويعد تطوير الطاقات المتجددة خيار استراتيجي للفترة الحالية .

وتناولنا في هذا الفصل المفاهيم العامة للتجارة الخارجية أو ما تعرف بالتجارة الدولية وأهم النظريات المفسرة لها ، حيث أن النظريات الكلاسكية و النيوكلاسكية تسمح بتفسير جزء من التبادل الدولي الحالي وتفسر التبادل الواقع ما بين الدول الشمالية ودول الجنوب وسبب قيامه وتعطي نظرة إيجابية للتجارة الدولية على الاقتصاديات التي تقوم بهذه التجارة.

الفصل الثالث
أهمية حوكمة قطاع الطاقة في التجارة الدولية

إن الجزائر أحد أهم الأقطاب الطاقوية فإنها تعمل على اتباع التحول العالمي نحو الاستدامة بأقل التكاليف الاقتصادية ، وتعد حوكمة قطاع الطاقة الحل الأمثل للنهوض بالتنمية الاقتصادية الجزائرية ، ولذلك سنعالج في هذا الفصل أهمية حوكمة قطاع الطاقة في التجارة الدولية في الجزائر من خلال المبحثين التالين :

المبحث الأول : أهمية قطاع الطاقة في التبادل التجاري الجزائري

المبحث الثاني : أهمية حوكمة السياسات الطاقوية في الجزائر

المبحث الأول : أهمية قطاع الطاقة في التبادل التجاري الجزائري

يعد قطاع الطاقة في الجزائر من أهم القطاعات المتطورة في التجارة الدولية للنهوض باقتصاد البلاد وفق قوانين الاستدامة وبتالي صياغة محديدات الأسواق ودوال التنمية من خلال إدراج التكاليف البيئية والاجتماعية وتكريس الممارسة الأخلاقية.

المطلب الأول : نظرة عامة حول معطيات الطاقة في الجزائر:

تعتمد الجزائر على مصادر الطاقة بشكل أساسي فإن إجراء مسح لإمكانياتها لتحديد موقعها ومعالم سياساتها للفترة الحالية و المستقبلية يعد أحد المطالب الرئيسية التي ترافق مرحلة التحول نحو نموذج الاستدامة الاقتصادية

الفرع الأول : تطور إنتاج واستهلاك البترول في الجزائر

يلعب إنتاج البترول دورا رئيسي في الاقتصاديات العربية ، كما يشكل نسبة هامة في الامداد الطاقوي العالمي وتعد الجزائر أحد أهم الدول التي تمول السوق الأوروبية و العالمي بهذه المادة الاستراتيجية ، التي تتوزع على جملة من المناطق الهامة:

- منطقة حاسي مسعود الشمالية : تتوفر على 65 بئر منتج متوسط إنتاج الحقل اليومي يقدر بحوالي : 190 ألف برميل ، ويتميز الإنتاج في هذه المنطقة بخلوه من الكبريت.
- منطقة حاسي مسعود الجنوبية : يبلغ متوسط إنتاج الحقل 250 ألف برميل يوميا ، وعدد الآبار المنتجة يقدر بحوالي 100 بئر.
- حقل زرارزتين : وجه حوالي 84 بئر بمتوسط إنتاج يومي قدر بـ 91 ألف برميل (Majid Al-Monncf, september 2006, p. 27)

الفرع الثاني : استراتيجيات اقتصاد أخضر في مجال الطاقة

قبل التطرق إلى أهم هذه الاستراتيجيات التي اتبعتها الجزائر وذلك بضمان التقليل من الانبعثات الغازية بهدف حماية البيئة وتحقيق هذا الاقتصاد الأخضر يجب توضيح إحصائيات الإنتاج والاستهلاك الوطنيين من الموارد الطاقوية الأولية وتأثيرها على البيئة.

أولا: الإنتاج الطاقوي في الجزائر:

تحتل الجزائر المرتبة 12 من المنتجين العالميين للنفط بقدرة إنتاجية تقدر بـ 1.2 مليون برميل يوميا ، والمرتبة 5 عالميا من حيث مصدري الغاز الطبيعي بسعة 60 مليار متر مكعب.

لكن في مجال الطاقات المتجددة ، فاعتمدت السلطات الحكومية على برنامج وطني لتطويرها وهذا لتتمكن الجزائر من التحرر التدريجي من تبعية المحروقات في تموينها بالطاقة ، و يهدف هذا البرنامج إلى تزويد الجزائر بطاقة قدرها 20 ألف ميغاواط لإنتاج الكهرباء من هذه الطاقات في آفاق 2030 م منها 10 ألاف ميغاواط موجهة للتصدر (عبد الجليل علي عباس مرجع سابق، الصفحات 105-107)

ومصادر الطاقة الكهربائية يتم توفيرها سنويا من ثلاث مصادر رئيسية هي :

جدول رقم : 01 تحديد مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في الجزائر

نسبة المساهمة	الغاز الطبيعي	الطاقة المائية	الطاقة الشمسية
نسبة المساهمة	%5.94	% 5	% 0.5

حيث تسعى الجزائر في 2016 إلى تحديد مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في رصيد الكهرباء الوطنية بنسبة 6 % (أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء، 21-22 جانفي 2013، صفحة 70)

ثانيا : الاستهلاك الطاقوي في الجزائر

استنادا لدراسات قامت بها أجهزة مختصة ، تبين أن الزيادة المستمرة في استهلاك الطاقة في الجزائر تأتي أساسا من القطاع الاجتماعي وليس القطاع الصناعي حيث استهلاك الأسر للمنتجات الطاقوية انتقل من 39 % من مجمل الاستهلاك سنة 1980 إلى 43 % في سنة 2013 م أما حصة الصناعة فانتقلت من 31 % إلى 21 % في حين انتقل استهلاك وسائل النقل من 30 % إلى 36 % خلال نفس الفترة .

الفرع الثالث : استراتيجيات التنمية المستدامة في القطاع الطاقوي:

هناك مشكلتان رئيسيتان ترتبطا بشكل غير مباشر مع قطاع الطاقة هما تهالك البينة التحتية التي تحد من القدرة على الحركة والتنقل ، والثانية هي النمو السكاني السريع ، ولذلك وفي إطار الاعتماد على الطاقة إن أهم تحديات التنمية المستدامة في الجزائر هي : تحدي التدهور البيئي للمناطق الساحلية:

إن عدم التحكم في إلقاء النفايات في المكبات المفتوحة بسبب عدم التخطيط الإداري للمخلفات الصلبة وعدم إدارة كفاءة إدارة النفايات الصناعية الصلبة فالتلوث الصناعي جزءا كبيرا من التلوث العام.

1- التحديات الاجتماعية:

وهي التخفيف من وطأة الفقر ، ونسبة البطالة ، كذا إتاحة الفرصة أمام المرأة، التحول الديمقراطي وبالوصول المحدود لخدمات الطاقة يؤدي بالفئات الفقيرة المهشمة إلى تحسين ظروفها المعيشية ، أما التأثيرات البيئية الناجمة عن استخدام الطاقة فتظهر على مستويات عديدة منها : التصحر ، زيادة مستوى الغازات الدفيئة في الجو ، التغير المناخي (عبد الجليل علي عباس مرجع سابق، الصفحات 108-111)

2- تحدي التضخم :

حسب إحصائيات الصندوق النقد الدولي معدل التضخم في الجزائر ارتفاعا منذ انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية ، حيث كانت نسبة 3.26 % سنة 2013 م ليتراجع في 2014 م إلى حدود 2.92 % لتعود في الارتفاع سنة 2015 بـ 3 % .

3- تحدي عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج الاجمالي :

فحسب صندوق النقد الدولي هذا التحدي عجز في الفترة 2013-2015 ، بحيث كانت سنة 2013 م بنسبة 1.40 % وارتفاع 7.40% في 2014 وليرتفع مرة أخرى سنة 2015 إلى 21.67 % وهذا بسبب تراجع أسعار النفط إلى أقل من 50 دولار للبرميل ، وذلك بتوقعات عجز في الموازنة العامة حدد بـ 25 مليار دولار أمريكي.

4- تحدي الفساد :

فالفساد يضعف الحوكمة البيئية والقوانين البيئية و يحبط الاستثمار ويشويه السياسات الاقتصادية ويزيد عدم الثقة وعدم القابلية للتوقع في بيئة الأعمال مما يؤدي بالجزائر احتلال مرتبة متأخرة في مؤشر الفساد لسنة 2012 الصادر عن هيئة الشفافية الدولية ، حيث احتلت المرتبة 105 بين 176 دولة والمرتبة 12 من بين 17 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

5- تحدي نقص القدرة على الوصول إلى التكنولوجيات المطلوبة:

وبناء القدرات ونقص الموارد المالية والقضايا المؤسسية المتعلقة بالسوق ، وكذا قطاع النقل الذي يعتبر المستهلك الرئيسي للطاقة خاصة الوقود السائل ، ولذلك يعتبر تأثير استخدام الطاقة في قطاع النقل على البيئة من أهم الأمور التي تواجه التنمية المستدامة في الجزائر (عبد الجليل علي عباس مرجع سابق، الصفحات 111-112)

المطلب الثاني : دور قطاع الطاقة في الجزائر ونشاط البحث

تعد الطاقة أحد المقومات الرئيسية للمجتمعات، وتحتاج إليها كافة القطاعات، ويحقق ملف الطاقة أهمية بالغة ضمن فعالية التنمية ومحاورها الاقتصادية السياسية التقنية الاجتماعية والبيئة.

الفرع الأول : تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر: (برنامج الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية ، مرجع سابق، صفحة 14)

عرف مجال الطاقة المتجددة تطورا معتبرا خلال سنة 2014 وذلك بتحقيق العديد من الانجازات من أجل تشجيع تطوير الطاقات البديلة ، خاصة فيما يتعلق باستعمال

صفائح الطاقة الشمسية بالجنوب والكبير والهضاب العليا ، وهذا حسب ما أكده المركز الوطني لتطوير الطاقات المتجددة ، حيث تميزت سنة 2014 بتشغيل وزارة الطاقة لمحطة نموذجية متعددة التكنولوجيات لإنتاج الطاقة الشمسية بقدر 1.1 ميغاواط بغرداية ومحطة لإنتاج طاقة الرياح بقدرة 10 ميغاواط بأدرار ، ومن جهة أطرقت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بتعزيز تركيب أطقم الطاقة الشمسية لضمان الادارة وضخ المياه لصالح الهضاب العليا والمناطق المعزولة ، في حين قام المركز الوطني لتطوير الطاقات المتجددة بتركيب أكثر من 2500 طاقم طاقة شمسية للإنارة وضخ المياه ، وفي المجال التنظيمي ، تم شهر أفريل 2014 نصوص قانونية تتعلق بأسعار اقتناء صفائح الطاقة الشمسية والطاقة المولدة عن طريق الرياح بقدرة تفوق 1 ميغاواط ، وعرفت الطاقات المتجددة قفزة نوعية خاصة من خلال تشغيل وحدة لإنتاج صفائح الطاقة الشمسية بقدرة 50 ميغاواط في المؤسسة الخاصة " كوندور إلكترونيكس" .

– كما تميزت السنة الماضية بإدراج الطاقات المتجددة في مجال التكوين المهني وتكثيف عروض التكوين في اطار الماستر والدكتوراه بالجامعات والمدارس العليا.

الفرع الثاني : نشاط البحث والتطوير: يكمن في (برنامج الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية ، مرجع سابق، صفحة 14) :

- تكوين إطارات ذات كفاءات عالية بهدف تحضيرهم للعمل في مناصب مسير وكذا منصب مسير وسيط.
- تكوين إطارات مختصة في جميع ميادين التخطيط ، الإنتاج ، التوزيع ، الاقتصاد ، وكذا اختصاص هندسة وتسيير المشاريع.

- دفع ألية التكوين في مجال التنظيم خاصة بعد استحداث وكالات ومؤسسات التنظيم في كافة فروع قطاع الطاقة والمناجم وظهور مهن جديدة التي تطلب مهارات جديدة.
- البحث عن إيجاد تكامل وتعاون بين معاهد التكوين التابعة لقطاع الطاقة والجامعات علما أن هذه المعاهد تركز اهتماما على الموارد البشرية الناشطة في القطاع.
- تكوين نظام تدوير متواصل بالاعتماد على التكوين بالأنترنت ، والتكوين المشترك وذلك لتطوير قدرات المستخدمين وضمان تكوين موظفي الوحدات البعيدة عن مراكز التكوين.
- التحكم في اللغات الأجنبية ، لضمان مواكبة التكنولوجيا الحديثة ومد جسور الحوار بشكل أحسن مع الشريك الأجنبي.

المبحث الثاني : أهمية حوكمة السياسات الطاقوية في الجزائر

تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعا في صادراتها حيث يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد على تصدير سلعة وهي المحروقات و بنسبة 95 % في المتوسط ، كما تشكل الجباية البترولية أكثر من 60 % من ايرادات الميزانية العامة للدولة ، ولهذا فإن الجزائر في الألفية تسعى إلى إدماج الطاقات المتجددة.

المطلب الأول : الطاقات المتجددة والبديلة في الجزائر

تعمل الجزائر من خلال النموذج الطاقوي إلى تطوير امكانياتها في استخدام الطاقة المتجددة كأحد السيناريوهات للفترة القادمة وفي اطار هذا الواقع فإن الجزائر تعمل على تدعيم مكاسب الاستدامة الاقتصادية وتحقيق أهداف الألفية.

الفرع الأول : التحديات التي تواجه استغلال الطاقة المتجددة في الجزائر (سلطاني فيروز ، وفاء العمري ، مرجع سابق، صفحة 18)

تعتبر الجزائر من الدول الغنية بالطاقة الأحفرية وهي أحد العوامل التي يمكن أن تخفف من اندفاع المسؤولين نحو الطاقة المتجددة .

– ارتفاع رأس المال اللازم لمشروعات الطاقة المتجددة ، كما أن العائد على الاستثمار يحتاج إلى وقت أطول من مصادر الطاقة الأحفرية ، الذي يحتم على الجزائر الدخول في شراكة مع الاستثمار الأجنبي أو المنح الخارجية المرتبطة بصناديق التنمية النظيفة.

– المساحات الكبيرة من الأراضي التي يجب تخصيصها لمشروعات طاقة الرياح والطاقة الشمسية التي تتطلب سياسات وبرامج واضحة لاستخدام الأراضي وتمليكها للدولة.

– محدودية القدرة التصنيعية المحلية لمعدات إنتاج الطاقة المتجددة وعدم القدرة على المنافسة من الشركات العالمية ، وذلك لعدم كفاية الموارد البشرية الفنية الوطنية ، وهو ما يضطر السلطات إلى الاستعانة بالمكاتب الاستشارية الدولية.

– إن استخدام التكنولوجيا المتقدمة في إنتاج الطاقة (الشمسية و الرياح) يحتاج إلى تضافر جهود من الشركات التصنيعية و المستخدمين ، والجزائر تفتقر لجانب التخزيني وصعوبة .

الفرع الثاني : الطاقات المتجددة في الجزائر بين الامكانيات والتحديات (سلطاني فيروز ، وفاء العمري ، مرجع سابق، الصفحات 12–13) : تكمن في ما يلي :

أولا : امكانات الطاقة الشمسية:

تتوفر في الجزائر على امكانات هائلة من الطاقة الشمسية نظرا الشساعة مساحتها من جهة ولموقعها الجغرافي من جهة أخرى ، حيث أنها تعتبر من أغنى الحقول الشمسية في العالم نظرا لكمية الطاقة الواردة إلى م^2 منها القدرة بـ: م^2 / الساعة / 5kw على معظم أجزاء التراب الوطني وتصل أحيانا إلى م^2 / الساعة /7kwوالتي تشكل الصحراء 5/4 من مساحة أرضيها ، فالقدرة الشمسية مهمة في الجزائر.

والجدول التالي يوضح قدرات الطاقة الشمسية حسب المناطق في الجزائر كما يلي :

الجدول رقم 02 : قدرات الطاقة الشمسية حسب المناطق في الجزائر

المناطق	المنطقة الساحلية	الهضاب العليا	الصحراء
المساحة %	4	10	86
المدة المتوسطة لإشعاع الشمسي سا/سنة	2650	3000	350
الطاقة المتوسطة كيلوواط /سا/م^2	1700	1900	2650

المصدر : سونلغاز : تطور الطاقات المتجددة في الجزائر ، مجموع أوراق فنية، الجزائر ، 2007 ، ص 02 ، من المرجع نفسه

– من خلال الجدول نستطيع حساب قدرة الطاقة الشمسية حسب المناطق المذكورة وهي : 0.64كيلو واط في م^2 الواجد في المناطق الساحلية و 0.63 كيلو واط م^2 في مناطق الهضاب العليا ، و0.75 كيلو واط م^2 الواحد ورغم الترسانة القانونية المعتمدة ما بين 1999–2001 ، فلا يزال نصيب الطاقة الشمسية محدودا جدا

بالجزائر وغير مستغلة بالشكل المطلوب إلا أنها معتمدا قانونا خاصة بالطاقات المتجددة الذي يهدف بالوصول إلى نسبة 5 % سنة 2012 و 10 % بحلول سنة 2020 ، حيث دشنت الجزائر في 2011/07/14 المحطة الأولى من نوعها للطاقة الهجينة للطاقة الشمسية والغاز ، وتبلغ الطاقة الانتاجية لمحطة " حاسي الرمال " للطاقة الكهربائية بمنطقة " تيلعمت" 150 ميغاوات منها 30 ميغاوات من الطاقة الشمسية.

وتعد المبادرة الأوروبية " ديرزتيك" التي انضمت إليها الجزائر من خلال مذكرة تفاهم أبرمت في ديسمبر 2011 من قبل الطرفين ، من أهم المقترحات الدولية لاستغلال الطاقة الشمسية كمصدر أساسي لإنتاج الكهرباء ، حيث تم التأسيس لهذا المشروع في ألمانيا.

الجدول رقم : 03 البرنامج الوطني للطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية

السنة	2013-2011	2016-2014	2020-2016
القدرة الإنتاجية ب ميغاواط لكل واحدة	150	-	1200

المصدر: البرنامج الوطني للطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية، الغاز الطبيعي المضغوط: الحل الجذري لأزمة الوقود بالجزائر ، 2011 -2030 ، مجلة الطاقات المتجددة ، العدد رقم 01 ، 2012 ، ص -ص : 25-26.

ثانيا : طاقة الرياح (سلطاني فيروز ، وفاء لعمري ، نفس المرجع السابق ، الصفحات 13-16)

تبنت الجزائر في مجال طاقة الرياح مشروعين ، حيث يتمثل الأول في مطحنة لطاقة الرياح ذات محور أفقي قطر 2 م ، ويهدف إلى توضيح إمكانية إقامة مضخة تعمل بطاقة الرياح فعالة وملائمة لإمكانيات الرياح المتوفرة في الجزائر ، أما المشروع الثاني فهو مولد هوائي بمحور أفقي قطره 2 م ، يهدف إلى توضيح إمكانية بناء مولد هوائي ذي طاقة صغيرة ملائمة لأنظمة الرياح.

والجدول التالي : يمثل السرعة المتوسطة للرياح في الجزائر

جدول رقم : 04 السرعة المتوسطة للرياح في الجزائر

المنطقة	شمال البلاد	جنوب البلاد	الجنوب الشرقي " أدرار"	تندوف وتيارت و وهران
سرعة الرياح بوحدة م /ثا	سرعة معتدلة (1-4)	تتجاوز 4	تتجاوز 6	أكثر من 5
المنطقة	تيميمون وعين صالح			
سرعة الرياح بوحدة م / ثا	أكثر من 6			

المصدر : من إعداد الطالبة

أما الجدول التالي : يوضع مراحل البرنامج إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر حتى عام 2030 الوحدة : ميغاواط

جدول رقم : 05 مراحل البرنامج إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر حتى عام 2030

	المرحلة الأولى 2015-2020	المرحلة الثانية 2021-2030	المجموع
الخلايا الشمسية	3000	10575	108575
الرياح	1010	4000	5010
الحرارة الشمسية	-	2000	2000

المصدر : وزارة الطاقة برنامج تطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية ، مرجع سابق ، ص09.

الفرع الثالث : سبيل علاج المشاكل التي تواجه استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر وأهم سيناريوهاتها :

أولا : سبل علاج المشاكل التي تواجهها

يجب على الجزائر توخي من الخطوات من أجل تجنب التحول من ريع بترولي إلى الريع الشمسي من خلال (سلطاني فيروز ، وفاء لعمري ، نفس المرجع السابق ، صفحة 18)

أ- **تلبية الطلب الداخلي أولا:**

في ظل ارتفاع الاستهلاك الوطني من الطاقة ، حيث سجلت الجزائر معدلا تاريخيا جديد للاستهلاك الوطني للطاقة الكهربائية بلغ أزيد من 10 MW ما بين 26 و 27 جويلية 2013 ، وبالتالي انقطاع الكهرباء في عديد من الولايات.

- كما يتوقع أن يصل الطلب على الكهرباء إلى حوالي 25000 MW في آفاق 2030م وإلى استهلاك مقدر بـ 150 تيراواط / ساعة

ب- استياق خطوات المنافسين :

تضم أسوق الجديدة للطاقة المتجددة منافسين جدد فضلا عن المنافسين التقليدين كالمغرب و مصر.

ج- التسعير على أساس السوق:

تحتاج الجزائر في بداية المرحلة الاقتصادية بالتجربة الألمانية بمنح أسعار تفصيلية للغاية لمنتجي الطاقة المتجددة وانتشار الألواح الشمسية ، لكن يجب أن يتناقص هذا الدعم لكي تتمكن المشاريع بالاتكال على نفسها وليس التوكل على دعم الدولة.

د- إطلاق نسيج صناعي متخصص في الطاقات المتجددة :

يشمل الموارد وسوق الخدمات وسوق الشغل

هـ- تحفيز الابتكار التكنولوجي :

عادة ما يتم التكلم عن مقايضة الثروات الوطنية بتوطين التكنولوجيا ، حلا للعجز التقني الذي تعاني منه الدولة ، إلا أنه يجب نهتم بخلق تكنولوجيا و تتلائم مع الظروف الاقتصادية

المطلب الثاني : حوكمة الموارد المالية في قطاع الطاقة في الجزائر:

الاهتمام العالمي وخاصة الجزائر بالطاقات المتجددة سببه توفير طاقة نظيفة وبديلة في الحاضر والمستقبل ، أدى بالجزائر إلى فروع ومؤسسات تعمل على الاستثمار في هذا القطاع

الفرع الأول : إمكانية الاستثمار في الصناديق السياسية: (خالد لجدل ، مرجع سابق .)

أن الصناديق السياسية ظاهرة ليست بالجديد على الساحة المالية الدولية فهي تعود إلى خمسينيات القرن العشرين وهذا عندما أنشأت دولة الكويت هيئة الاستثمار الكويتية سنة 1953 ليتولى إثر ذلك في السبعينيات وما بعدها صناديق أخرى في سنغافورة والإمارات العربية المتحدة حتى وصلت في منصف 2017 إلى 53 صندوقا ، إلا أنها عرفت نمو سريعا في نهاية القرن العشرين.

أ- تعريف الصناديق السياسية:

يعرفها صندوق النقد الدولي على أنها صناديق أو ترتيبات للاستثمار ذات عرض خاص تملكها الحكومة العامة ، وتنشها الحكومة العامة لأغراض اقتصادية آلية ، وهي صناديق تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية ، مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية والأجنبية ، كما تنشأ عادة معتمدة على فوائض ميزان المدفوعات أو عمليات النقد الأجنبي الرسمية ، أو عائد الخصخصة أو فوائض المالية العامة ، أو الإيرادات المتحققة من الصادرات السلعية ، أو كلها مجتمعة.

- تعتبر عائدات النفط المصدر الأساسي للأموال أكبر الصناديق الاستثمارية السيادية في العالم.

ب- أنواع صناديق الثروة السيادية :

تنشئ الحكومات هذه الصناديق لأسباب عديدة ، وتشير تحليلات صندوق النقد الدولي إلى وجود أربع أنواع منها وفق للهدف الأساسي لها :

1- صناديق الاستقرار:

ويتمثل دورها في حماية الاقتصاد وتمويل الدول المالكة لها ضد التقلبات المالية والنقدية ، وتحل محل عائدات مستقرة ومتكررة لتفادي التقلبات في أسعار الموارد الطبيعية.

2- صناديق الادخار للأجيال القادمة: (خالد لجدل ، مرجع سابق .، الصفحات 314-315)

يتم إنشاء هذا النوع من الصناديق للحفاظ على العائدات من الموارد الطبيعية الغير متجددة وذلك لتكوين مدخرات لأجيال المستقبل ، لأن هذه الموارد تتميز بالنضوب ، ما دفع بعض الدول التي تعتمد عليها في اقتصادياتها ، إلى توجيهها في سبيل تحقيق العدالة بين الأجيال.

3- شركات استثمار الاحتياطات :

ويندرج هذا النوع ضمن فئة الأصول الاحتياطية ويتم إنشائها لزيادة العائد على الاحتياطات.

4- صناديق التنمية :

تهدف هذه الصناديق لخدمة الاستراتيجيات الاقتصادية للدولة التي يعتمد فيها على الموارد الطبيعية للحصول على التكنولوجيا والمعرفة من أجل تنمية القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية.

ج- دوافع إنشاء صناديق الثروة السيادية:

- التحسب للنضوب الطبيعي للموارد والحاجة لبناء أصول أخرى تدير دخلا يعوض نضوب الأصل الحالي.
- الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وإمكانات تنويع قاعدته
- إن وجود انعكاسات سلبية للتدفقات المالية الناتجة عن الثروة الطبيعية يفرض عليها إنشاء آلية لادخار الفائض المالي أو استثماره خارجيا للحفاظ على الاستقرار في النشاط الاقتصادي.
- تعرض احتياطات الصرف الأجنبي لمخاطر مرتبطة بتقلبات معدلات الفائدة وسعر الصرف لأجنبي يفرض على الدول تنويع مجالات توظيف هذه الاحتياطات.
- يمكن لصناديق السيادية أن تساعد على نقل التكنولوجيا إلى الدول المالكة وذلك بتوسيع حجم المبادلات الاقتصادية.

د-صندوق ضبط الموارد الجزائرية (خالد لجدل ، مرجع سابق .، صفحة 316)

إن الاعتماد الشديد على إيرادات النفط والتي نعلم أنها متقلبة ولا يمكن التكهن بها والتي سوف تنتهي عاجلا أم أجلا ، ولذا قامت كثير من الدول ومن بينها الجزائر بإنشاء صناديق لها أسماء مختلفة والتي لها نفس قواعد الإنشاء و الأهداف ، وسمي في الجزائر بصندوق ضبط الموارد وتسمى في بعض البلدان بصناديق التثبيت أو صناديق النفط والتي تعتبر من أكثر الصناديق نجاحا حسب خبراء صندوق النقد الدولي ، وبذلك يمكن تلخيص هذه التجربة فيما يلي :

1- الحفاظ على الثروة النفطية للمستقبل مع التوزيع العادل لما بين الأجيال.

2- الأسواق المالية العالمية مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ المخاطرة في العائد.

3- حماية الموازنة العامة للدولة من التقلبات المفاجئة للمداخيل النفطية والحفاظ على توازنها على المدى البعيد.

الفرع الثاني : أفاق الاستثمار في الطاقات المتجددة وترتيب الجزائر حسب المؤشر العربي وسيناريوهاتها.

أولا : الأهداف المرسومة :

كانت تطمح الجزائر في 2013 مجال الطاقة الشمسية الكهروضوئية لتحقيق نسبة إدماج الصناعة الجزائرية تقدر بـ 60 % على أن تصل إلى نسبة 80% في الفترة الممتدة ما بين 2014 م و 2020 م وهذا بفضل إنشاء مصانع الإنتاج الألواح الكهروضوية السيليسيوم ، منوبات التيار، البطاريات ، المحولات والكوابل والأجهزة الأخرى التي تدخل في بناء المحطات الكهروضوئية ، وبخصوص الطاقة الشمسية الحرارية، بلغت نسبة إدماجها 50 % في الفترة الممتدة ما بين 2014-2020 م وهذا باعتماد إنشاء مصانع لصناعة المرايا ، بناء مصانع لصناعة أجهزة السائل الناقل للحرارة وأجهزة تخزين الطاقة ، وبناء مصنع لصناعة أجهزة كتلة الطاقة ، تطوير نشاط الهندسة وقدرات التصميم والتزويد والإنتاج

ثانيا : ترتيب الجزائر من خلال المؤشر للطاقة المتجددة:

حسب المؤشر العربي للطاقة لإصدار الأول (AFEX 2013) المعد من قبل المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة ، فإن الجزائر تحتل المرتبة 6 بـ 45 درجة مسبوقة بكل من تونس ، فلسطين ، مصر، الأردن و المغرب الذي يحتل

المرتبة الأولى عربيا في مجال الطاقة المتجددة ، حسب ذات المؤشر بـ 71 درجة بين الأردن ومصر (تقرير المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، 2013)

الشكل رقم :01 قدرات التوليد بالمراكز الشمسية في الجزائر 2010 إلى 2020.

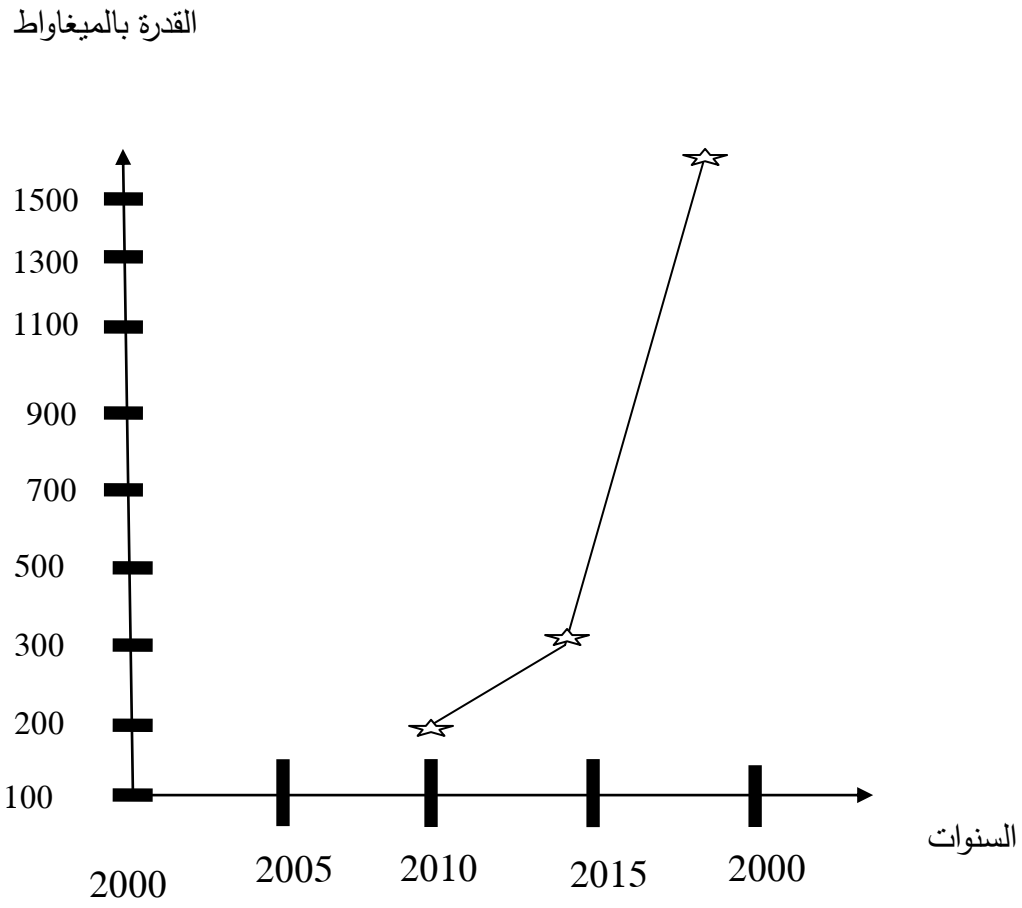

المصدر: من إعداد الطالبة من بيانات الأعضاء في المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة – الجزائر-2013.

ثالثا : سيناريوهات الطاقة المتجددة)الطاقة المتجددة التشريعات والسياسات في المنطقة العربية ، الموقع ,WWW.UNESCWD.ORG.COM, 13/09/2020 pp. 24-25)

أ - إطار العمل المؤسسي:

- وزارة الطاقة والتعدين هي المسؤول الرئيسي عن قطاع الطاقة و التعدين (طبقا للقرار رقم 07-266 لسنة 2010) ، وتوجد إدارتان تابعتان للوزارة هما:

1- إدارة الكهرباء والغاز..

2- إدارة الطاقة المتجددة وكفاءة إستخدام الطاقة

ويعتبر مركز تنمية الطاقات المتجددة هو الهيئة الاستشارية الرئيسية للحكومة في هذا الشأن ، ويساهم هذا المركز في عدد من المشروعات الطاقة المتجددة كما يساهم في تنمية القدرات ونقل التكنولوجيا بالاشتراك مع معاهد بحثية وشركات دولية ، وتعمل وحدة تطوير المعدات الشمسية على تشجيع استخدام الطاقة الشمسية واختبار معداتها.

في عام 2002 تأسست شركة " الجزائر للطاقة الجديدة" بواسطة كل من شركة سونطراك وسونال وشركة خاصة بنسبة (45 % ، 45 % و 10 %) في الشركة على الترتيب لنشر استخدام الطاقة الشمسية انتاج الكهرباء من المصادر المتجددة.

في عام 2013 ، أنشئت شركة جديدة لنشر استخدام الطاقة المتجددة في المناطق النائية مثل شركة تابعة لمجموعة سونال جاز ومسؤوله عن تنفيذ الخطة الوطنية للطاقة المتجددة لتحل محل شركة " الجزائر للطاقة الجديدة "

ب- تشريعات / لوائح/ سياسات نشر استخدام الطاقة المتجددة:

القانون رقم 02-01-2002 بشأن الكهرباء والغاز ، المادة 26 ، المرسوم رقم 13-218-2013 بشأن تعريفات التغذية للكهرباء المنتجة من مصادر الطاقة المتجددة.

المرسوم التنفيذيين رقمي 06-076428-429 المؤرخين في 2006/11/26 وأمر 2008/02/21 بشأن ضمان ربط محطات الطاقة المتجددة بالشبكة.

القانون رقم 04-09 لعام 2004 ، المتعلق بالترويج للطاقة المتجددة في إطار التنمية المستدامة ، والمرسوم التنفيذي 15-69 بشأن الإجراءات التي تثبت منشأ معدات الطاقة المتجددة.

ج- آليات التمويل:

القانون 09-09 والقرار التنفيذي رقم 11-423 "لإنشاء الصندوق الوطني للطاقة المتجددة و التوليد المشترك " في ديسمبر 2011.

البرنامج الخاص بتعريفه التغذية التفصيلية لمشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح من خلال ابرام عقود طويلة الأجل (20 سنة) لشراء الطاقة المنتجة.

د- الرؤية المستقبلية الاستراتيجية

يعتمد البرنامج الوطني للطاقات المتجددة على تطوير استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح على نطاق واسع ، غلى جانب طاقة الكتلة الحيوية وطاقة حرارة باطن الأرض ، بهدف الوصول إلى قدرات بسعة 22000 م ولتلبية احتياجات السوق خلال الفترة 2015-2030

الفرع الثالث : حوكمة السياسات الطاقوية في تحقيق التنمية المستدامة

من خلال تنمية الطاقات المتجددة في الجزائر قامت السلطات الحكومية بتوجهاتها الجديدة التي تهدف إلى تخفيض من نسبة الطاقات النامية وحماية الموارد الطبيعية لهذه الطاقات من المخطط الوطني والتحرر التدريجي من تبعية المحروقات وتموينها بالطاقة ، وهذه السياسة الطاقوية الجديدة والمحددة في آفاق 2030 ترتكز على الطاقات المتجددة وعلى كفاءة الطاقة ، وعلى إنتاج حوالي 27 % من الكهرباء بطاقة قدرتها 20 ألف ميغاواط والتي ستوجه منها 10 ألف ميغاواط لتصدير بإدراج كل الفواعل العامة والخاصة من خلال محددات تشجيعي للاستثمار في هذا القطاع.

والجدول التالي يوضح الجهود المبذولة من طرف الجزائر في مجال حوكمة سياستها الطاقوية بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

الجدول رقم 06 : الجهود المبذولة من طرف الجزائر في مجال حوكمة سياستها الطاقوية

الدولة	الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة	الخطة الوطنية للطاقة المتجددة	أهداف كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة	قانون كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة	سياسيات وضع المعايير وبطاقات كفاءة الطاقة	قانون الطاقة للمباني	التواصل
الجزائر	تحت الإعداد	تحت الإعداد	كفاءة الطاقة غير موجود الطاقة المتجددة 5 %سنة 2015م و15 % سنة 2020م	قوانين كفاءة الطاقة و الطاقة المتجددة كفاءة الطاقة قانون 1999م الطاقة المتجددة قانون 2004	اختياري	اختياري	محدود

المصدر : يمينة صاحب وأخرون ، الدليل الإرشادي كيف تقوم بإعداد خطة عمل الطاقة المستدامة في مدن الجنوب البحر الأبيض المتوسط ، اللكسمبورغ ، مركز البحوث المشتركة للمفوضية الأوروبية ، 2014 ، ص25.

من خلال الجدول نلاحظ مدى اهتمام الجزائر بالطاقات المتجددة بغية تحقيق تنمية مستدامة ، وذلك من خلال الالتزام بأهم توصيات الألفية التي تنص على : (عبد الجليل علي عباس ، مرجع سابق ، الصفحات 116-118)

- العمل على تكامل السياسات المتعلقة بقضايا الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في إطار برامج التنمية الوطنية ، وذلك بتخفيف من ظاهرة الفقر ، وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير مستدام في القطاعات الرئيسية للمستهلك لطاقة.

- زيادة نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في خليط الطاقة مما يناسب ظروف وأحوال كل دولة من الناحية البيئية والاجتماعية.

- تعزيز قدرات المناطق الريفية في الحصول على تكنولوجيات طاقة مستدامة ، وفي اقامة مشروعات أعمال صغيرة في مجالات التصنيع و التسويق و التركيب والصيانة لها.

وترتكز السياسة الطاقوية في الجزائر على ثلاث عناصر أساسية هي :

- رفع الاحتياطات الوطنية في الجزائر للمحروقات بغية تدعيم المشاريع التنموية .

- تدعيم الاطار القانوني والتشريعي وترشيد استهلاك الطاقة.

- إدماج الطاقات المتجددة الحفاظ على البيئة ، وتحفيض انبعاثات الكربون.

- الهيئة الوطنية لمنع الفساد ومكافحته.

صادقت عليها الجزائر في سنة 2004 واعتمدت قانون الوقاية من الفساد في القطاع العام بهدف تعزيز الحوكمة الرشيدة واستدامة التنمية وشرعت في العمل به في 2010/07/11 م طبقا للمرسوم الرئاسي المؤرخ في 2006/11/22م.

فوعي الجزائر بمدى تأثير تقلبات أسعار النفط على التنمية المستدامة و على هيكل اقتصادها ، أدى بها لتفكير في اقتصاها ، أدى بها التفكير في اقتصاد ما بعد البترول من خلال مجموعة من الاستراتيجيات تعمل على تنمية مصادر بديلة للطاقة الناضبة ، تتضمن حماية البيئة ، و الخفض من انبعاثات الغازات الدفيئة ، و التوجه نحو قطاعات بديلة تساهم في تنمية الصادرات خارج المحروقات ، و تنويع الدخل الوطني ، كما تعمل الجزائر على تطوير علاقاتها الطاقوية مع الاتحاد الأوروبي .

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل نستخلص أن الجزائر لها ثروة طاقوية هائلة و خاصة بالطاقات المتجددة و التي يعتمد عليها في تحقيق الاستراتيجيات المعتمدة خلال الفترة المستقبلية البعيدة المدى حتى يتسنى تحقيق المكاسب ، و يمثل قطاع الطاقة نقطة القوة و الاساس الذي اعتمدت عليه الجزائري تطوير التجارة الدولية وفق تنمية اقتصادية مستدامة و ذلك من خلال تعزيز دول الحوكمة في مكافحة الفساد و بالتالي إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري وفق خطة استراتيجية لتنمية الشاملة و المتوازنة و المتوازنة قطاعيا وجهويا انطلاقا من استخدام الرشيد الموارد التي تتربع عليها الجزائر .

خاتمة عامة

خلاصة

نال موضوع التجارة الدولية إهتمامات الخبراء والباحثين على مختلف الأصعدة و خاصة على الصعيد الإقتصادي, وسمحت النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية على تفسير جزء من التبادل الدولي الحالي و تفسر التبادل الواقع ما بين دول الشمال و دول الجنوب و سبب قيامه والتي تسمح كذلك بإعطاء نظرة إيجابية للتجارة الدولية على الإقتصديات التي تقوم بالتجارة الدولية، أما الإتجهات الحديثة فإنها تفسر الجزء الثاني من التبادل الدولي بين الدول المصنعة الجديدة و الدول الصناعية، و النظريات الحديثة فإنها تفسر التبادل الدولي المتعلق بالدول المتقدمة فيما بينها.

وتتمتع الجزائر بالموارد الطبيعية والبشرية والمادية التي تسكل عنصرا هاما في إثراء الإقتصاد الجزائري و دعم التجارة الدولية.

وفي إطار نموذج التنمية المستدامة من أجل تحقيق العدالة الإجتماعية, التوازن الإيكولوجي و الكفاءة الإقتصادية في ظل سيادة الممارسة الأخلاقية الكفيلة بنقل المكاسب عبر الزمان والمكان نجد مفهوم الحوكمة الذي ينصرف إلى الإدارة الرشيدة, حيث تم إسقاط هذا المفهوم على إدارة الموارد الطاقوية لتوفير خطة عمل لدعم المتغيرات اللازمة في أساليب إنتاج, توزيع و إستهلاك الطاقة, و تعزيز عنصر المشاركة للفئة الأوسع من أصحاب المصلحة في عملية إتخاذ القرارات المتعلقة بالطاقة, و التأسيس لسيادة الشفافية المساءلة و المسؤولية في إستغلال الموارد المتاحة وفي تسيير عوائدها بما يساهم في التنمية المحلية.

كما يوفر مفهوم حوكمة الموارد الطاقوية مبادئ سياسية بيئية صارمة ناتجة عن الإدارة المتكاملة للمواد في حدود الطبيعة, و إستغلال المواد الطاقوية النا..... عبر

الزمن, و إدماج الطاقات المتجددة لخفض البصمة الكربونية و تحسين مؤشرات التنمية البشرية و رفع معدلات النمو الإقتصادي.

نتائج البحث:

لقد تم التوصل إلى بعض النتائج و هي كمايلي:

– يمثل قطاع الطاقة أهم القطاعات الإقتصداية التي تساهم في توفير إحتياجات برامج التنمية من الموارد المالية و مصادر الطاقة, وفي هذا الصدد يؤكد المجتمع الدولي على الدور الذي يلعبه هذا القطاع و أهميته في تحقيق التنمية المستدامة وبالتالي في تطوير التجارة الدولية .

– تعد حوكمة الموارد الطاقوية من أهم منتجات التنمية المستدامة من أجل رفع الكفاءة الإستخدامية وإعتماد مختلف الإجراءات والأساليب الكفيلة بترقية الإدترة المتكاملة للموارد الطاقوية.

– التحول إلى الطاقة المتجددة و تحسيين كفاءة إستخدامها في جميع نواحي القطاعات الإقتصادية.

– يعتبر الإقتصاد الأخضر أحد أهم أنماط التنمية منخفضة الكربون, حيث يعتبر الطريق الصحيح صوب إقتصاد عالمي أكثر قوة و نظافة كشرط أساسي لإرساء أسس إقتصادية أكثر إستقرارا .

– إعتمدت الجزائر في ظل السياسة الطاقوية الجديدة على برنامج طويل المدى يعتمد على الطاقات المتجددة .

إختبار فرضيات الدراسة:

– تكمن أهمية حوكمة السياسات الطاقوية في القضاء على الصعوبات التي تعترض نمو مسار. ومنه ثبتت صحة الفرضية الأولى.

– أثرت السياسات الطاقوية إيجابا على التجارة الدولية وذلك بإتباعها للحوكمة. ومنه ثبتت صحة الفرضية الثانية

– ساهم توجه الحكومة نحو حوكمة قطاع الطاقة في الجزائر في تطوير التجارة الدلية لكن تبقى هذه الجهود غير كافية. ومنه ثبتت صحة الفرضية الثالثة.

التوصيـــات :

من خلال هذه الدراسة إقتراح مايلي :

– ضرورة ربط مراكز البحث في الطاقات المتجددة بمنشآت خاصة بالطاقات المتجددة, و دعم شراء الكهرباء المنتجة من أصل متجدد.

– تكثيف إستغلال الرياح و المصادر الحيوية للطاقة في المناطق المتوفر فيها هذه المصادر.

– تشجيع القطاع الصناعي و المنشآت السياحية و الفلاحية و المعزولة و العائلات على إستعمال المصابيح ذات الاستهلاك المنخفض مع إدخال تقنية العزل الحراري في البيانات .

– إستغلال أسطح البنايات العمومية المحروسة, بوضع ألواح الطاقة الشمسية عليها و إستغلالها لتوفير الطاقة و التخفيف على الشبكة الكهربائية.

– فتح فضاء لتعلم تقنيات و أجهزة و إستعمال أجهزة استغلال الطاقات المتجددة, لتحفيز الأفراد على الإبتكار و إستعمال المصادر المتوفرة بالطاقة الصديقة و النظيفة للبيئة

– ترشيد إستهلاك الطاقة وإستخداماتها من شأنه مساعدة الدول على مواجهة التغيرات المناخية المصاحبة لإنبعاثات الكربون كأهم تحدي للتنمية المستدامة.

– تعمل كل الدول سواء منتجة أو مستوردة لكل مصادر الطاقة أو بعضها إلى وضع استراتيجيات طاقوية وطنية, حتى تؤمن مصادر إضافية و دائمة.

آفـــاق الدراسة:

نظرا لأهمية هذه الدراسة يمكننا طرح بعض المواضيع التي تمثل آفاق في هذا الموضوع :

– التعاون بين القطاع العام و الخاص لتحسين الكفاءة الإستخدامية للمصادر الطاقوية في الجزائر؛

– الدعوى إلى ضرورة وضع برنامج وطني لتنمية إستخدام الطاقة المتجددة؛

– الإدارة المتكاملة للعوائد الطاقوية و دورها فب التنمية المستدامة في الجزائر؛

– تقييم إمكانيات الجزائر في مصادر الطاقات المتجددة بإنشاء مشاريع إستثمارية و التخفيف من الاعتماد على المحروقات .

قائمة المراجع

أولا : **باللغة العربية :**

1. أبو بكر الجندي .(2015) .*دراسة مستقبل الطاقة الشمسية في مصر ، (مصر :الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، .(2015*مصر.

2. أحمد غربي و أمال العربي بن حورة 08-07) .نوفمبر .(2015*الطاقة المتجددة والغاز الصخري كبديل للبترول ، ("ورقة بحثية قدمت في ملتقى دولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات المصدرة له " مخاطر وحلول "، المدية ، -08-07نوفمبر .(2015*المدية -الجزائر.

3. السيد محمد أحمد السريتي .(2003) .*اقتصاديات التجارة الخارجية ، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر والتوزيع* .الاسكندرية.

4. الصادق بوشنافة " .(2007) .*الأثار المحتملة لانضمام للمنطقة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية :حالة مجمع صيدال ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير ، جامعة الجزائر* .الجزائر.

5. الطاقة المتجددة التشريعات والسياسات في المنطقة العربية ، الموقع WWW.UNESCWD.ORG.COM. (13/09/2020).

6. أمال رحمان ، أنفال نسيب ، (.ديسمبر .(2014*نحو حوكمة جديدة للمؤسسات البترولية ، الطاقات المتجددة في قلب التغير، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية عدد .01*

7. براجي صباح ، مرجع سابق.(.s.d) .

8. براجي صباح .(.s.d) .*مرجع سابق* .

9. برنامج الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية ، مرجع سابق.(s.d.) .

10. بن حمودة ليلي " .(2011) .*المجتمع المدني والحكم الراشد "المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية ، عدد . 01*

11. تقرير المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.(2013) .

12. جمال جويدان .(s.d.) .*مرجع سابق* .

13. حسن عبد القادر .(2012-2011) .*الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص دراسات أورو متوسطية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان* .تلمسان .

14. خالد لجدل ، مرجع سابق .(s.d.) .

15. خلاف وليد ، .(2010) .*دور المؤسسات الدولية ترشيد الحكم المحلي ، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص الديمقراطية الرشادة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة منتوري قسنطينة.*

16. خمسية عقابي " .(2015) .*النفط في العلاقات الأمريكية العربية : دراسة حالة الجزائر (1990-2014)، مذكرة الماجيستير ، جامعة بسكرة ، 2015).*بسكرة -الجزائر.

17. رشاد العصار وأخرون .(2008) .*التجارة الخارجية ، دار المسيرة للنشر* .عمان -الأردن.

18. زروال يوسف .(2009) .*الحكم الراشديين الأسس النظرية وآليات التطبيق دراسة واقع التجربة الجزائرية ، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، فرع التنظيم السياسي والاداري ، جامعة باتنة.*

19. سامي عفيف حاتم .(1993) .*التجارة الدولية بين التنظير و التنظيم ، الدار المصرية العربية ، القاهرة، ط .2*القاهرة ، مصر.

20. سلطاني فيروز ، وفاء العمري ، مرجع سابق.(s.d.) .

21. سلطاني فيروز ، وفاء لعمري ، نفس المرجع السابق .(s.d.) .

22. سليمان بوفاسة 08-07) .نوفمبر " .(2015*نحو تحول حتمي لطاقة متجددة كبديل عن الطاقة الأحفورية) "ورقة بحثية قدمت في ملتقى دولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط اقتصاديات المصدرة له "مخاطر وحلول "المدية 08-07نوفمبر .(2015*المدية -الجزائر.

23. عبد الجليل علي .(2016) .*دور الشراكة الأورومتوسطية في حوكمة السياسات الطاقوية في المغرب العربي -دراسة الجزائر -مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية - تخصص حوكمة وتنمية ، جامعة الحاج لخضر -باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم ال* .باتنة -الجزائر.

24. عبد الجليل علي عباس ، مرجع سابق .(s.d.) .

25. عبد الجليل علي عباس .(s.d.) .*مرجع سابق .*

26. عبد القادر مهداوي " .(2014) .*الاستخدام السلمي للطاقة النووية بين حق الشعوب والتنمية و متطلبات الأمن الدولي* ،)مذكرة دكتوراه ، جامعة تلمسان ، .(*2014*تلمسان.

27. عبد المطلب النقرش .(2005) .*الطاقة مفاهيمها ، أنواعها مصادرها* ،)*المملكة الأردنية الهاشمية وزارة الطاقة والثروة المعدنية* ، .(*2005* المملكة العربية الهاشمية ، الأردن.

28. عبد الوهاب ناصر وعلي وشحاتة السيد شحاتة .(2007) .*مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات ، الدار الجامعية* .الاسكندرية.

29. عريبي مريم .(s.d.) .*مرجع سابق.*

30. عكاشة فضيلة " .(2007) .*دور الفاعلين الاجتماعيين في تكريس الحكم الراشد :دراسة حالتي الجزائر ومصر "، مجلة العلوم القانونية والإدارية ، العدد 5كلية الحقوق ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان .*

31. عماد تكواشت " .(2012) .*واقع اوأفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر)* "*مذكرة ماجيستير ، جامعة باتنة ، .(2012* باتنة.

32. عمر شريف " .(2004) .*الطاقة الشمسية وأثارها الاقتصادية في الجزائر ، "مجلة العلوم الإنسشانية ، العدد .06*

33. غضبان حسام الدين .(2015) .*محاضرات في نظرية الحوكمة ، دار الحامد للنشر والتوزيع* .الأردن –عمان .

34. لطفي مزياني " .(2012) .*الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي وانعكاساته على الشراكة الأوروجزائرية)مذكرة ماجيستير ، جامعة باتنة ، باتنة*).2012.

35. محمد حشماوي " .(1993) .*التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات مع الاهتمام بحالة الجزائر "، رسالة ماجيستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر .* الجزاءر.

36. محمد خليفة .(s.d.) .*مداخلة بعنوان " :إشكالية التنمية والحم الراشد في الجزائر "، ملتقة وطني ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، جامعة جيجل* .جيجل.

37. محمد مصطفى سليمان .(2009) .*دور الحوكمة في معالجة الفساد المالي والإداري ، الدار الجامعية ، الطبعة الثانية* .مصر.

38. مدحت مجيد محمود أبو النصر، الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة ، المجموعة العربية للتدريب والنشر .(2015) . -*الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة ، المجموعة العربية للتدريب والنشر* . -مدينة النصر -القاهرة -مصر.

39. مدحت محمد محمود أبو النصر ، مرجع سابق .(s.d.) .

40. مريم عريبي .(s.d.) .*مرجع سابق.*

41. مقراني أنور ، عوارم مهدي 9-8) .أفريل " .(2007*الحكم الرشيد و التنمية بالقطاع الخاص "، بحوث و أوراق عمل الملتقى الدولي حول الحكم*

الراشد واستراتيجية التغيير في العالم النامي ، جزء 2، جامعة فرحات عباس ، سطيف .

42. ناجي عبد النور "دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر –دراسة الأحزاب السياسية "، مجلة المفكر، العدد الثالث ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بسكرة .(2007) .*دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر –دراسة الأحزاب السياسية "، مجلة المفكر، العدد الثالث ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بسكرة.*

43. نبيل زغبي " .(2012) .*أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري) "مذكرة ماجيستير ، جامعة سطيف* .سطيف.

44. وليد ناجي الحيالي ، حسن عبد الجليل أل غزوي .(2015) .*حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الافصاح في المعلومات المحاسبية ، مركز الكتاب الأكديمي* .عمان.

ثانيا: باللغة أجنبية :

45. Agnés poulaud. (s.d.). *la bonne gouvermance dernier vie des modeles de developpement aperçu de la mauritanie (France : centre d'économie du développement univerité Montesquier).*

46. commission europééinne pour la émocxratie par droit sur les nations " bonne gouvermance et bonne

administration " (strasbourg; commission de venise. (08 avril 2011). strasbourg.

47. Drai Raphael. (2002). *Science administrative , éthique et gouvermance, press iniversitaire D'Aix Marseille.* Marseille

48. Pauk Krugman et Maurice Obstfeld. (2006). *Economie internationale, peasson Education , 7eme édition.* France.

49. ponce Vasquez Dantel. (2001). *La participation cytoyenne : un btem de quaité entre la démocratié et le gouvermance , Acte du haut conseil de la coopération internationale : les mondats de la bonne gouvermance, édition Karthala.* Paris .

50. programme des nattions unies pour le developpement de l'afrique et défis de la gouvermance, maisonneuvre . (2008). Paris.

51. Rob Lojing. (2002). *la gouvermance des agences ,autorités administratives et établissements publics:principes de controle et de responsabilité , et les autres visages de la gouvermance publicque, OCDE.* Paris.